

المشاركة المباشرة: مراكز المشورة القانونية بكليات الحقوق والقانون الدولي الإنساني

«لوري آر. بلاتك» و«دافيد كاي»

«لوري بلاتك» أستاذ المشورة القانونية ومدير مركز المشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني بكلية الحقوق بجامعة «إيموري».

«دافيد كاي» أستاذ المشورة القانونية بكلية حقوق «إبرفين» بجامعة كاليفورنيا. وفي حزيران/ يونيو 2014، عينه مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة مقرراً خاصاً معنياً بحماية وتعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير.

ملخص

تُمكن مراكز المشورة القانونية التابعة لكليات الحقوق التي تركز على القانون الدولي الإنساني الطلاب من المشاركة مباشرة في تطوير القانون الدولي الإنساني وتطبيقه من خلال عمل ملموس من «العالم الواقعي»- يمتد من التدريب إلى البحوث وتقصي الحقائق والتقاضي إلى الدفاع رفيع المستوى وكثير من المجالات فيما بينها. وتحقق هذه الفرص أكثر بكثير من مجرد المساهمة في تطوير مهارات هؤلاء الدارسين ليصبحوا خبراء قانونيين فاعلين ومفكرين، وهو بالتأكيد هدف أساسي لأي بيئة للمشورة القانونية. ويوفق نشاط المشورة في مجال القانون الدولي الإنساني بين علم التربية المعنى بالمشورة القانونية والقضايا الحديثة والمعاصرة في النزاعات المسلحة من أجل تعميق خبرات طلاب كليات الحقوق، وهو يمكنهم أيضاً من المشاركة في أهداف القانون الدولي الإنساني المتمثلة في التعزيز والتنفيذ والإنفاذ.

الكلمات الرئيسية: القانون الدولي الإنساني، المشورة القانونية، التعزيز، التعليم في مجال المشورة القانونية، قانون النزاعات المسلحة، اتفاقيات جنيف.

.....

في السنوات الأخيرة وبمجرد دخول القانون الدولي الإنساني ضمن مسار تدريس القانوني الدولي في الولايات المتحدة، خرج الطلاب وأعضاء هيئة التدريس من حدود قاعة الدراسة وأدمجوا أعمال القانون الدولي الإنساني في تعلم المشورة القانونية. ولتندرس بعض الأمثلة:

- يعمل الطلاب مع هيئة التدريس العسكرية والمدنية في جامعة سلاح مشاة البحرية والكلية الحربية البحرية بهدف تصميم تدريبات محاكاة وألعاب لاتخاذ القرار الأخلاقي تدمج القانون الدولي الإنساني. ويجري الطلاب بحثاً ويصيغون أدلة شاملة للمناقشات لاستخدامها في الندوات القانونية أثناء تدريس المقررات التعليمية لصغار الضباط.¹
- يعمل الطلاب، بالاشتراك في منظمة غير حكومية كمبودية أمريكية مقرها كاليفورنيا، مع الناجين من نظام الخير الحمر الذين يعيشون الآن في الولايات المتحدة، حيث يساعدون المئات على استيفاء نماذج مشاركة الضحايا التي تحدد الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني تحت مظلة الاختصاص القضائي للغرفة الاستثنائية في محاكم كمبوديا أو محكمة الخمر الحمر. وهم يسلمون أكثر من 200 من النماذج المذكورة إلى الغرفة الاستثنائية في محاكم كمبوديا في «بنوم بنه»، وتمثل هذه النماذج الأساس الذي يمكن من خلاله لعدد من الضحايا المشاركة في الدعاوى القضائية.²
- في ضوء أحداث الثورات التي اندلعت في العالم العربي، يعمل الطلاب مع منظمة غير حكومية لحقوق الإنسان في برلين بغرض تحليل ما إذا كان العنف المصاحب للاحتجاجات في بعض البلدان قد ارتقى إلى مستوى تصنيف الوضع على أنه نزاع مسلح غير دولي وشكل جرائم ضد الإنسانية وذلك بغرض تحليل خيارات المساءلة.³
- يعمل الطلاب مع نشطاء في منظمة غير حكومية في واشنطن العاصمة لاستكشاف كيف يفهم المدنيون أدوارهم في النزاع، مركزين على مفهوم «المشاركة المباشرة في العمليات العدائية» المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني. ويجري الطلاب وأعضاء هيئة التدريس عملية تقصي حقائق ميدانية في عدد من حالات ما بعد النزاع ويعدون تقارير للمنظمة غير الحكومية.⁴
- لعل من أكثر أشكال المشاركة شيوعاً في مجال المشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني عمل طلاب العديد من كليات الحقوق الأمريكية مع مكاتب محاماة ومحامين مختصين بالدفاع في القضايا الجنائية بغرض إجراء بحوث قانونية للصالح

1 هذا العمل ينفذه مركز «إيموري» للمشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني:

<http://law.emory.edu/academics/clinics/international-humanitarian-law-clinic.html>.

2 انظر:

UCLA School of Law International Justice Clinic, *Victim Participation and the Extraordinary Chambers in the Courts of Cambodia: Involvement of the Cambodian-American Diaspora Community*, June 2010, available at: <http://cdn.law.ucla.edu/SiteCollectionDocuments/Clinical%20Program/ECCC%20Report.pdf>.

3 هذا العمل ينفذه مركز «إيموري» للمشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني.

4 هذا العمل ينفذه مركز «إيرفين» للمشورة القانونية في مجال العدالة الدولية التابع لجامعة كاليفورنيا:

www.law.uci.edu/academics/real-life-learning/clinics/international-justice.html.

العام للمحتجزين في قاعدة خليج غوانتانامو البحرية. ويتولى الطلاب إجراء البحوث وصياغة الحجج القانونية ومتابعة الإجراءات القانونية في اللجان العسكرية والقضايا المحالة إلى القضاء في محكمة استئناف دائرة العاصمة.⁵

إن التحول إلى هذا العمل الذي تُوديه مراكز المشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني لا يأتي من فراغ. فقبل حقبة تسعينيات القرن الماضي، لم يظهر القانون الدولي الإنساني إلا نادرًا في المناهج الدراسية بكليات الحقوق الأمريكية. وكان ظهوره الأول، الذي ظهر به في جميع المحافل، في صورة مكون صغير في مقرر القانون الدولي العام أو حقوق الإنسان أو استخدام القوة. وشهد العقدان الماضيان، على العكس من ذلك، نموًا في تنوع مقررات القانون الدولي الإنساني ونطاقها في الولايات المتحدة، مع وجود أكثر من أربعين كلية حقوق في البلاد تقدم مقررًا دراسيًا خاصًا بالقانون الدولي الإنساني، يُقدّم أحيانًا في صورة مقرر مستقل بذاته وأحيانًا أخرى يُدمج ضمن مقررات الأمن الوطني أو حقوق الإنسان أو القانون الجنائي الدولي أو مجالات متصلة.⁶ وتتخرط المجتمعات الأكاديمية والسياسية والعسكرية مع بعضها البعض انخراطًا مكثفًا في مجال القانون الدولي الإنساني والمسائل ذات الصلة، ويعالج أعضاء هيئة التدريس والطلاب بكليات الحقوق المشكلات المعاصرة في مقالات وندوات وغيرها من المحافل، وهم بذلك يشاركون في الحوار بشأن تطوير القانون. وبالقدر الذي تجاوز به المنهج الدراسي في باقي كليات الحقوق على مستوى البلاد قاعة المحاضرات- من خلال نشاط المشورة القانونية في مجالات التنمية الاقتصادية في المجتمع وعقوبة الإعدام وقانون البيئة وحقوق المهاجرين والعنف الأسري وحقوق الإنسان والدعوى الاستئنافية والحقوق المدنية وغير ذلك بكثير- فقد اتسع أيضًا الاهتمام بالتبعات القانونية للنزاع المسلح.

يدفع هذا المقال برأي مفاده أن تمكين الطلاب من المشاركة المباشرة في تطوير القانون الدولي الإنساني وتطبيقه في حالات من «العالم الواقعي»- من التدريب إلى البحوث وتقصي الحقائق، والدعوى القضائية إلى الدفاع رفيع المستوى والكثير من المجالات الأخرى فيما بينها- يحقق أكثر بكثير من مجرد المساهمة في تطوير مهارات هؤلاء الطلاب

5 عمل مركز «إيموري» للمشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني مع أربعة مكاتب محاماة مختلفة ومنظمة غير حكومية واحدة يمثلون المحتجزين في خليج غوانتانامو في الفترة بين عامي 2007 و2011. عملت مراكز أخرى للمشورة القانونية أيضًا على قضايا غوانتانامو. انظر على سبيل المثال:

e.g., Carol Rosenberg, "FOIA Suit Reveals Guantánamo's 'Indefinite Detainees'", *Miami Herald*, 17 June 2013, available at: www.miamiherald.com/2013/06/17/3456267/foia-suit-reveals-guantanamos.html; Gautam Haithi, "Duke Law Students Work on Guantanamo Prisoner Defense", *The Duke Chronicle*, 15 January 2014, available at: <http://www.dukechronicle.com/article/2014/01/duke-law-students-work-guantanamo-prisoner-defense>; Ami Dodson, "William & Mary Law School Students Assist the Pentagon in Prosecuting Guantanamo Detainees", William & Mary Law School, 21 January 2010, available at: www.dukechronicle.com/articles/2014/01/15/duke-lawstudents-work-guantanamo-prisoner-defense.

6 يستند هذا العدد وهذه المعلومات عن القانون الدولي الإنساني في كليات الحقوق الأمريكية في الماضي والحاضر إلى البيانات الواردة في تقارير اللجنة الدولية بشأن تدريس القانون الدولي الإنساني في كليات الحقوق الأمريكية. انظر على سبيل المثال:

American University Washington College of Law and International Committee of the Red Cross, *Teaching International Humanitarian Law at U.S. Law Schools*, available at: www.wcl.american.edu/humright/center/documents/IHLSurveyReport.pdf.

ليصبحوا خبراء قانونيين فاعلين ومفكرين، وهو بالتأكيد هدف أساسي لأي بيئة للمشورة القانونية. فهذا العمل يزود الطلاب أيضًا بأفكار مستنيرة حول مسائل المسؤولية المهنية والأخلاقيات ومهارات المحاماة العامة المصاحبة بشكل طبيعي لمجالات أخرى من الحياة المهنية المستقبلية للطلاب. وبخلاف ذلك، يؤدي عمل مراكز المشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني إلى إعداد الطلاب لمهن في مجال القانون الدولي الإنساني وتوسيع اطلاعهم على الطرق البديلة لمعاينة القانون وهو موضع التنفيذ. وهو بذلك يوسع فهم الطلاب لتطور القانون الدولي الإنساني ومؤسساته وإنفاذه بطريقة لا يمكن أن تحققها بالكامل البحوث المكتبية والمناقشات الصفية وإن كانت مهمة هي الأخرى.

وفي الوقت ذاته، فإن المساعدة المقدمة من خلال المشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني للجهات التي تعمل على المسائل المرتبطة بالقانون الدولي والنزاع المسلح والمساءلة والحماية- سواء كانت منظمات غير حكومية أو محاكم دولية أو محاكم وطنية أو قوات مسلحة أو مكاتب محاماة أو غيرها- تتجاوز الإسهامات في تنفيذ القانون الدولي الإنساني وإنفاذه في المجال المحدد لأي مشروع بعينه. فنشاط مراكز المشورة القانونية يربط التعلم في قاعة المحاضرات بالعمل في مجال القانون الدولي الإنساني بطريقة تبني المعرفة والشبكات والمهارات الضرورية لنشر القانون الدولي الإنساني وتعزيزه على نحو فاعل، وهو التزام منصوص عليه في اتفاقيات جنيف يؤسس مجمل إطار القانون الدولي الإنساني.⁷ وكما ندفع في هذا المقال، فإن نشاط مراكز المشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني يسهم إسهامًا مباشرًا في الالتزام المذكور بالتعزيز. ويوفق نشاط المشورة في مجال القانون الدولي الإنساني بين علم التربية المعني بالمشورة القانونية والقضايا الحديثة والمعاصرة في النزاعات المسلحة من أجل تعميق خبرات طلاب كليات الحقوق، وهو أيضًا يمكنهم من المشاركة في أهداف القانون الدولي الإنساني المتمثلة في التعزيز والتنفيذ والإنفاذ.

يصف الجزء الأول من هذا المقال نشاط مركزين للمشورة القانونية هما مركز «إيموري» للمشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني ومركز «إيرفين» للعدالة الدولية التابع لجامعة كاليفورنيا. وبعد مناقشة سريعة تضع هذه المراكز في سياق تطوير التعليم في مجال المشورة القانونية على مدار العقود القليلة الماضية، يقدم هذا الجزء أهداف نشاط المشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني ويسلط الضوء على مهارات المحاماة الخاصة بالقانون الدولي الإنساني والعامة التي تهدف المراكز إلى غرسها في الطلاب. ويستكشف هذا الجزء في نهايته دور نوات المشورة القانونية التي تصاحب النشاط المرتبط بالمشروع وتشكل مكونًا جوهريًا من تجربة هذه المراكز. يتناول الجزء الثاني عدة تحديات معينة تواجه نشاط مراكز المشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني والتي تتبع من اختلاف الأطراف المشاركة في تطبيق القانون الدولي الإنساني وتنفيذه وإنفاذه؛ ومن تحقيق القانون الدولي الإنساني التوازن بين الضرورة العسكرية والاعتبارات الإنسانية وكيف ينهض ذلك دور في عمل المنظمات المختلفة وحماية الأشخاص في النزاع؛ ومن المزيج المعقد الذي يجمع بين القانون والسياسة المتأصل في الحوار الحالي بشأن القانون الدولي الإنساني.

7 اتفاقيات جنيف الأربع، المواد 47 و48 و127 و144 على الترتيب.

تجربة المشورة القانونية والقانون الدولي الإنساني

تطور مركز المشورة القانونية في التعليم القانوني الأمريكي

تمتد جذور تدريس المشورة القانونية في الولايات المتحدة إلى حركة تهدف فقط إلى تزويد الطلاب بخبرات في المجال أو تقديم الخدمات القانونية إلى الفئات المحرومة أو تعزيز المهارات المهمة في مجالات من قبيل الإدلاء بالشهادة وإجراءات المقابلات والدفاع، على الرغم من أنه يتضمن عادة كلاً من هذه المكونات. تطورت نماذج المشورة القانونية من إقرار أساسي أن العمل الأكاديمي الصارم، وإن كان مهمًا للغاية لتطوير الإلمام بالمبادئ والنظرية القانونية وسهولة التعامل معها، فإنه لا يعرف الطلاب بشكل كافٍ بتعدد الممارسة القانونية. كان العمل المنهجي التقليدي، المستمد من طريقة دراسة القانون التي تعني بالسوابق القانونية، يركز ولا يزال يركز على القضايا الاستثنائية، حيث إنه مصمم لتسليط الانتباه على المسائل القانونية المحورية التي قد تكون في قلب منازعات معينة. صاغ هذا المفهوم «جيروم فرانك» في عام 1947 (قبل ظهور حركة المشورة القانونية التي ظهرت فعليًا في الولايات المتحدة بسنوات)، باعتباره من أصحاب الرؤية الثاقبة في مجال تدريس المشورة القانونية، على أنه «باستثناء حالات قليلة جدًا بارزة، نوع «القانون» المعروف بأن أغلب الأساتذة يدرسونه في الجامعات ويتألف من استنتاجات مستمدة من آراء المحاكم العليا»⁸. وبالتالي لدينا كتيبات القضايا والمجلدات الضخمة التي صممها أساتذة القانون في كل مجال قانوني وقرأها كل دارسي القانون في الولايات المتحدة. ظل الكتيب أداة محورية لتدريب الطلاب على تحديد القواعد القانونية الموضوعية والإجرائية.

ولكن هناك بعض الأدوات المهمة التي لا يمكن لطريقة السوابق القانونية الوصول إليها. فالكتيب بشكل خاص يعرض منازعات في صورة سلسلة من الوقائع الموجودة بالإضافة إلى المنازعات الدائرة بشأنها والقانون المنطبق عليها سوتها بالفعل مستويات مختلفة من النظم الإدارية والقضائية. ولنتدارس على سبيل المثال المعالجات المختلفة لقضية الجدار الإسرائيلي أو حاجز الفصل من جانب محكمة العدل الدولية أو المحكمة الإسرائيلية العليا⁹ تبين دراسة القضايا الأساليب المختلفة لتفسير القانون الدولي الإنساني وإنفاذه، وهي طريقة مفيدة لاستكشاف جوهر القانون. غير أن الآراء نفسها، على النحو الذي وردت به في الكتيبات، لا تعطي للطلاب أدوات ليفهموا كيف ولماذا عمد المسؤولون عن وضع السياسات العامة والمحامون إلى جمع (أو أهملوا جمع) وقائع لتعزيز مواقفهم والدفاع ضد الادعاءات ودراسة نتائج مواقفهم على المدى الطويل وإضفاء الصفة الاستراتيجية على قضاياهم وما إلى ذلك. وهذه الآراء لا تقدم أفكارًا عن كيفية عمل المحامين مع بعضهم أو ضد بعضهم البعض خاصة عندما يمثلون أو يدافعون عن طرفي نقيض في نزاع مسلح أو كيفية عمل المحامين الناشطين مع الحكومات أو ضدها. وهي لا تساعد

8 Jerome Frank, "A Plea for Lawyer-Schools", *Yale Law Journal*, Vol. 56, 1947, p. 1306.

9 انظر:

Supreme Court of Israel, *Beit Sourik Village Council v. The Government of Israel*, HCJ 2056/04, 30 June 2004;

محكمة العدل الدولية، التبعات القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، رأي استشاري، 9 تموز/ يوليو 2004، تقارير محكمة العدل الدولية 2004، ص 136.

الطلاب على فهم الخيارات التي يتعين على المحامين اتخاذها في بعض الأحيان بشأن توقيت الطعن في قرار وكيفية هذا الطعن وكيف يمكن لتلك الخيارات أن تؤثر على الخيارات المستقبلية للدفاع أو العمل القانوني. هي لا تكشف عن قدر كبير من المعلومات عن ممارسة القانون الدولي الإنساني لأن الكتيبات لا تزود دارسي القانون إلا في حالات نادرة، هذا إن زدتهم أصلاً، بالمجموعات الواسعة من التحديات التي تواجه المحامين في إطار الممارسة العملية والتي تشمل جمع الحقائق اللازمة لبناء قضية قانونية وكيفية استخدام هذه الحقائق بما يتماشى مع القواعد القانونية محل النظر وكيفية التعامل مع الموكلين والخصوم في دعم قضية معينة أو اللجوء إلى مسار إجرائي معين. وقد أوضح نمو تدريس المشورة القانونية أن الكتيب ليس إلا أداة واحدة في تطوير منهج دراسي مصقول وفي النهاية إعداد ممارسين خبراء في القانون والمجالات الأخرى ذات الصلة.

انبثق النشاط الأول لمراكز المشورة القانونية في كليات الحقوق الأمريكية من رؤية الدكتور «فرانك»، وبدءاً من حقبة الستينيات، من مزيج من أهداف العدالة الاجتماعية والخدمة المجتمعية لا سيما في سياق المجتمعات منخفضة الدخل. ومع حلول عام 1980، كان رواد المشورة القانونية «بيرون أن....» تدريس المشورة القانونية ليس مجرد عودة إلى فترة التدريب المهني أو علاجاً للممل الذي يعتري الطلاب في السنة الثالثة، وإنما هو أداة يتمكن الطلاب من خلالها من اكتساب «رؤية أوسع» للمشكلات والإجراءات القانونية التي درسوها في قاعة المحاضرات والعمل على إصلاح هذه الإجراءات.¹⁰ وخلال عقد من الزمان، «شهد تدريس المشورة القانونية تحولاً من رسالة العدالة إلى التأكيد على مهارات المحاماة مثل إجراء المقابلات والتفاوض والدفاع الشفهي وكتابة ملخص الدعوى». ¹¹ واليوم، على الرغم من أن رؤية العدالة الاجتماعية لتدريس المشورة القانونية قد لا تزال هي المهيمنة، فإن الطلاب في أغلب كليات الحقوق الأمريكية لديهم الفرصة لدراسة مقررات في مجال المشورة القانونية تركز على المشكلات القانونية الموضوعية بالإضافة إلى مهارات المحاماة من خلال جلسات المحاكاة والتدريبات المكثفة على كتابة ملخصات الدعوى والمذكرات القانونية وغيرها من التدريبات.

وبالنظر إلى أهداف إصلاح العدالة الاجتماعية والقانون التي تحولت إلى جزء محوري في تدريس المشورة القانونية الأمريكية، بالإضافة إلى توسيع نطاق القانون الدولي لحقوق الإنسان اعتباراً من حقبة الستينيات، فكان من الطبيعي أن تدخل مراكز المشورة المعنية بحقوق الإنسان في النهاية إلى الميدان. وتضم عشرات من كليات الحقوق في ربوع البلاد نوعاً من أنواع مراكز المشورة المعنية بحقوق الإنسان اليوم، بجانب المقررات التقليدية في مجال المشورة القانونية. تتيح مراكز المشورة القانونية للطلاب الفرصة للمشاركة مع منظمات غير حكومية رائدة والتعاون مع مؤسسات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وأجهزة متابعة

Laura G. Holland, "Invading the Ivory Tower: The History of Clinical Education at Yale Law School", *Journal of Legal Education*, Vol. 49, 1999, p. 525 (referring to the work of Dennis Curtis and Stephen Wizner, pioneering clinicians at Yale Law School).

Deena R. Hurwitz, "Lawying for Justice and the Inevitability of International Human Rights Clinics", *Yale Journal of International Law*, Vol. 28, 2003, p. 524.

الاتفاقيات في مجموعة متنوعة من المجالات وإجراء تقصي حقائق داخل البلاد وخارجها وكتابة تقارير وحشد الحكومات وممارسة أشكال الدفاع والمناصرة الأخرى. ولكن على الرغم من أن الطلاب في مراكز المشورة المعنية بحقوق الإنسان «يتعلمون الكثير من المهارات نفسها... التي قد يتعلمونها في مراكز المشورة التقليدية، فإن «الخصوصيات الفعالة المختلفة للمحاماة في مجال حقوق الإنسان» تدفع الكثير من مراكز المشورة المعنية بحقوق الإنسان إلى تطوير «تدريس يتمحور حول القواعد»¹². بمعنى آخر، فإن شأنها شأن عمل مراكز المشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني إلى حد كبير على النحو الوارد بالوصف أدناه، تعطي مراكز المشورة القانونية في مجال حقوق الإنسان الأولوية في أغلب الأحوال إلى مهمة تعزيز نظم وقواعد معينة لحقوق الإنسان، في الوقت الذي تتجه فيه بشكل أقل في أغلب الأحوال إلى تحقيق الالتزام التقليدي للمشورة القانونية إزاء وكلاء معينين، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات.¹³

التعريف بمركز «إيموري» للمشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني ومركز «إيرفين» للمشورة القانونية في مجال العدالة الدولية التابع لجامعة كاليفورنيا

استند تطور نشاط مراكز المشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني جزئياً إلى هذا الأساس، الذي يظهر غالباً في سياق مراكز المشورة القائمة في مجال حقوق الإنسان. وبدأ أحد مسارات المشاركة في مجال المشورة القانونية بظهور القانون الجنائي الدولي في حقبة التسعينيات وإنشاء المحاكم في لاهاي، الأمر الذي أدى إلى إثارة تركيز أوسع نطاقاً على المساءلة.¹⁴ ومع دخول المؤسسات الجديدة المعنية بتطبيق القانون الدولي الإنساني إلى المشهد بكامل قوتها في حقبة التسعينيات، سار فقه القانون الدولي الإنساني على المسار النموذجي: محاكم جرائم الحرب الخاصة التي أنشأتها الأمم المتحدة ليوغوسلافيا السابقة ورواندا؛ وإبرام نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وإدخاله حيز التنفيذ لاحقاً؛ وإنشاء المحكمة الوطنية- الدولية المختلطة لسيراليون وكمبوديا؛ والغرف أو الهيئات أو اللجان الأخرى المتخصصة المعنية بجرائم الحرب في مناطق مثل سراييفو وبلغراد وديلي بتييمور الشرقية. وبدأت الأمم المتحدة وهيئات حقوق الإنسان المنشأة بموجب المعاهدات والمحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان في معالجة (أو تجنب) مسائل حقوق الإنسان أيضاً.¹⁵

12 المرجع السابق نفسه، ص 532-533.

13 دفعت هذه الحقيقة Deena Hurwitz إلى اقتراح أن «قواعد أو مبادئ حقوق الإنسان يمكن أن تكون هي «الجهة الأساسية المتعاملة»»، المرجع السابق نفسه، ص 533 (التأكيد في الأصل).

14 كانت مشاريع جرائم الحرب بكلية الحقوق بجامعة «كيس ويسترن» (<http://law.case.edu/centers/cox/>) و warcrimes/content.asp?content_id=128) ومكتب بحوث الحرب بكلية الحقوق بالجامعة الأمريكية بواشنطن (www.wcl.american.edu/warcrimes/) من أوائل من دخلوا هذا المجال.

15 انظر على سبيل المثال:

Report of the International Commission of Inquiry on Darfur to the United Nations Secretary-General, 25 January 2005, available at: www.un.org/News/dh/sudan/com_inq_darfur.pdf; Inter-American Court of Human Rights, *Juan Carlos Abella v. Argentina (La Tablada Case)*, Case No. 11137, 18 November 1997; European Court of Human Rights, *Al-Skeini and Others v. The United Kingdom*, Application No. 5721/07, 7 July 2011.

طورت منظمات غير حكومية رائدة، تتمتع بزخم كبير مستمد من تأثيرها على تطوير اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام الأرضية في عام 1997 ونظام روما الأساسي في عام 1998، برامج مخصصة لمساءلة الدول والأفراد عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، مثل شعبة العدالة الدولية بمنظمة هيومان رايتس ووتش ومبادرة عدالة المجتمع المفتوح وحملة العدالة الدولية التي أطلقتها منظمة العفو الدولية. وعلى مدار عقدين من الزمان، دخل القانون الدولي الإنساني في صلب النشاط الدولي للدفاع عن القانون الدولي العام وقانون حقوق الإنسان، معتمداً في ذلك على العمل طويل الأجل للجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وسارت كليات الحقوق على هذا النهج بحذافيره.

كان المسار الثاني للمشاركة في مجال المشورة القانونية مصاحباً للخلاف حول الوضع القانوني للمحتجزين في قاعدة خليج غوانتانامو البحرية واتسع مع المجموعة الكبيرة من المسائل القانونية التي ظهرت عقب هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر والحروب في أفغانستان والعراق. وتحولت مسائل القانون الدولي الإنساني المهمة إلى نقاط محورية للنزاع والدفاع والخلاف، على رأسها الوضع القانوني للمحتجزين ومعاملتهم وطول مدة الاحتجاز ومحاكمة المحتجزين وتصنيف النزاعات المسلحة واستخدام الطائرات بدون طيار لمكافحة الإرهاب.¹⁶ شهدت المنح الدراسية في مجال القانون الدولي الإنساني توسعاً كبيراً على هامش مجموعة واسعة من النزاعات القانونية. ودخلت المحكمة الأمريكية العليا خضم النزاع مراراً وتكراراً، لتضمن بذلك اهتمام الأكاديميين القانونيين الأمريكيين حتى من ليست لديهم خلفية في القانون الدولي. وبالتالي كما هو الحال في قانون حقوق الإنسان، بات التركيز على القانون الدولي الإنساني في بيئة المشورة القانونية نتيجة طبيعية للنشاط القانوني بين الحكومات والمنظمات الدولية والمحاكم وغيرها من الأطراف الفاعلة.

ومع مواجهة الإرهاب والاشتباكات العسكرية الأمريكية التي وضعت القانون الدولي الإنساني موضع الصدارة، أخذ مركز «إيموري» للمشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني، الذي تأسس في كانون الثاني/يناير 2007، الأهداف التقليدية للمشورة القانونية-مانحاً الطلاب الفرصة للانخراط في نشاط عملي واقعي ومقدماً المساعدة للمنظمات- ووضعها موضع الممارسة العملية، تحديداً في إطار مجموعة شاملة من أنشطة القانون الدولي الإنساني وهي النشر والتدريب والتنفيذ والإنفاذ. وتحت إشراف كامل من أعضاء هيئة التدريس على نشاط المشورة القانونية، يقدم كل طالب في مركز «إيموري» مساعدة لواحده من منظمات عديدة يتعاون معها المركز. ويتولى الطلاب البحث في القضايا المعاصرة المعقدة وصياغة المذكرات ووثائق الإفادة والتقارير وغيرها من الإصدارات الأخرى المكتوبة والتواصل مباشرة عن طريق الهاتف والبريد الإلكتروني مع محام أو مشرف في المنظمة المعنية لإعداد تقارير بشأن

16 أصدرت المحكمة الأمريكية العليا الكثير من الآراء بشأن وضع المحتجزين ومحاكمتهم منذ عام 2004. بالإضافة إلى ذلك، رفضت محكمتان جزنيتان فيدراليتان قضايًا مرتبطة بقتل أنور العولقي: أنور العولقي ضد أوباما، 727 F.Supp.2d (D.D.C. 2010) ; *Al-Aulaqi v. Panetta*, DC District Court, 7 April 2014.

للاطلاع على ملخص بوضع ونتائج جميع حالات المثول أمام المحكمة، انظر: Center for Constitutional Rights, *Guantanamo Bay Habeas Decision Scorecard*, available at: <http://ccrjustice.org/GTMOscorecard>.

عملهم ومناقشته. وأثناء الاجتماع المعتاد لصف المشورة القانونية، يتعلم الطلاب أسس القانون الدولي الإنساني ويناقشون تطبيق المبادئ الأساسية له على النزاعات والتحديات المعاصرة ويعرضون أعمالهم على زملائهم الطلاب، حيث يتناولون بالوصف التكاليف المسندة إليهم ويسلطون الضوء على أهم المسائل والتحديات القانونية.

على عكس أغلب مراكز المشورة القانونية التي تهتم بحقوق الإنسان أو القانون الدولي التي تستخدم أسلوب الفريق الذي يعمل فيه أغلب طلاب المركز أو كلهم على مشروع أو مشروعين رئيسيين للمركز، يستخدم مركز «إيموري» نهجًا بديلاً يهدف إلى تعظيم تنوع خبرة الطلاب وعدد الجهات التي يمكن للمركز مساعدتها. والقانون الدولي من المجالات التي يحرص كثير من الطلاب على الاهتمام بها، لكن قليلون منهم من يستطيعون التنبؤ بما يعنيه «العمل في مجال القانون الدولي» أو فهمه بعد التخرج في كلية الحقوق. يتضح هذا المنظور المحدود بصورة أكبر في مجال القانون الدولي الإنساني والمسائل القانونية الأخرى أثناء النزاع المسلح. فمن خلال عمل كل طالب في مركز «إيموري» لصالح جهة مختلفة (على سبيل المثال منظمة غير حكومية أو محكمة دولية أو القوات المسلحة أو مشروع خبراء أو مجموعة عمل)، يحصل الطلاب على خبرة عميقة في مجال مشاريعهم الخاصة ويكتسبون نافذة ينظرون من خلالها إلى الفرص والمحافل الأخرى التي يمكن للمرء من خلالها ممارسة القانون الدولي.

يركز مركز «إيموري» للمشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني على ثلاث أولويات موضوعية: التدريب والتعليم للقوات المسلحة والمنظمات المنخرطة في النزاع المسلح؛ وتنفيذ القانون الدولي الإنساني في العمليات العسكرية واستراتيجية الأمن القومي الأمريكية؛ والمساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني. فعلى سبيل المثال، ينفذ المركز مشروعًا طويل الأجل بشأن برامج التدريب العسكري على قانون الحرب، يتولى جمع وتحليل المعلومات عن كيفية تدريب الدول حول العالم قواتها على قانون الحرب.¹⁷ يمثل تقديم التدريب على القانون الدولي الإنساني التزامًا على جميع الدول باعتبارها أطرافًا في اتفاقيات جنيف. وإن فهم كيفية قيام الدول بذلك والاختلافات في الأساليب التي تنتهجها للتعامل مع هذا المكون التأسيسي للتدريب العسكري يقدم أفكارًا مفيدة حول طبيعة المنظمات العسكرية المختلفة اختلافًا شاسعًا على مستوى العالم وقدراتها وعملياتها.

ثانيًا، فإن التنفيذ الفعال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي مهم للعمليات العسكرية القانونية والفعالة ولحماية المدنيين وجميع الأشخاص في مناطق النزاع. وتحقيقًا لهذه الغاية، فإن الدعم الذي يقدمه مركز «إيموري» لقاعدة بيانات اللجنة الدولية للصليب الأحمر الخاصة بممارسات الدول¹⁸ في مجال القانون الدولي الإنساني العرفي يساعد على تعزيز فهم كيفية تنفيذ

17 أصدر هذا المشروع مجلدًا بعنوان:

Laurie R. Blank and Gregory P. Noone, *Law of War Training: Resources for Military and Civilian Leaders*, 2nd ed., US Institute of Peace, Washington, DC, 2013

18 قاعدة بيانات اللجنة الدولية للصليب الأحمر الخاصة بممارسات الدول في مجال القانون الدولي الإنساني العرفي متاحة على www.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/home وتقدم هذه القاعدة معلومات محدثة تستند إلى دراسة اللجنة الدولية للقانون العرفي وتدعم هذه الدراسة. انظر: «جان ماري هنكرتس» و«لويز دوزوالد-بيك»، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاهرة، 2005.

الدول التزاماتها المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني. ونطرح كمثال آخر الدعم الذي يقدمه طلاب المركز لخبراء لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في التوصل إلى صياغة مذكرة تحضيرية موسعة لاستخدامها في جلسات اللجنة كل عام. ويتاح لهؤلاء الطلاب فرصة مشاهدة القانون الدولي مشاهدة عملية عن طريق العمل المباشر في صميم ممارسات الدول والنظام القانوني الدولي والمؤسسات التي تدعمه.

وأخيراً، يعتمد القانون أيضاً على الإنفاذ والمساءلة باعتبارهما مكونين أساسيين لضمان تقييد الدول والأفراد بالقانون ومواجهة التبعات القانونية للتقصير في القيام بهذا. ومما يسهم في تحقيق هذا الهدف المساعدة التي يقدمها مركز «إيموري» للمحاكم الدولية واللجان العسكرية والمنظمات غير الحكومية والتي تركز على المساءلة والدفاع عن المساءلة.

يوفر مركز «إيرفين» للمشورة القانونية في مجال العدالة الدولية التابع لجامعة كاليفورنيا منتدى لدارسي الحقوق في مجال أدوات المساءلة عن القانون الدولي الإنساني والانتهاكات الأخرى الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك انتهاكات قانون حقوق الإنسان،¹⁹ حيث تأسس هذا المركز في عام 2012 ويرتكز على نشاط كلية حقوق لوس أنجلوس التابعة لجامعة كاليفورنيا. ويعالج مركز المشورة القانونية في مجال العدالة الدولية تدريس المشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني من خلال استخدام نوع معين من الدفاع والمناصرة: أي ذلك النوع من تقصي الحقائق الذي يخرط مع الأفراد المتضررين تضرراً مباشراً من انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وإن كان يسعى أيضاً إلى التأثير على تغيير السياسات. يستفيد مركز المشورة القانونية في مجال العدالة الدولية من برامج شراكة مع منظمات دولية ووطنية، غير أنه يتيح مجالاً لمشاريع مستقلة وأبحاث في مجال الدفاع والمناصرة. ويهدف المركز أيضاً إلى تعريف الطلاب بإمكانية البحث عن وظائف في مجال القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في سياقات خارج مجال المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان وهو المجال الذي ينفذ فيه أغلب نشاطه، بما في ذلك الحكومة (مثل مكتب حقوق الإنسان أو مكتب المستشار القانوني بوزارة الخارجية الأمريكية) والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والعديد من الأجهزة التابعة لها والقطاع الخاص، من خلال تركيزه المتزايد على المسؤولية الاجتماعية للشركات على صعيد عالمي.

يعمل مركز المشورة القانونية في مجال العدالة الدولية على ثلاثة مستويات، يتمثل المستوى الأول في تكليف الطلاب بمشاريع محددة وتشجيعهم على الاستحواذ على ملكيتها واستخدام مبادراتهم لحل المشكلات وتصميم الحلول في بيئة تتسم بالعمل الجماعي. ويعمل الطلاب في فرق تتكون من عدد يتراوح بين اثنين إلى أربعة طلاب، يتولون إجراء عملية تقصي الحقائق أو التحليل أو الصياغة القانونية، حسب نوع المشروع وذلك تحت إشراف هيئة التدريس وفي أغلب الأحوال الممارسين في المجال. ويهدف المركز إلى إتاحة الفرصة للطلاب للممارسة العملية كما لو كانوا من أوائل الشركاء في شركة أو مديري مشروع في منظمة غير حكومية.

19 هناك نسخة سابقة من مركز المشورة القانونية في مجال العدالة الدولية كانت موجودة في كلية حقوق لوس أنجلوس بجامعة كاليفورنيا في المدة من 2008 إلى 2012. وعند الاقتضاء، نحدد ما إذا كان نشاط المشورة القانونية قد تم في كلية حقوق لوس أنجلوس بجامعة كاليفورنيا أم مركز «إيرفين» التابع لجامعة كاليفورنيا.

ثانيًا، يوفر المركز للطلاب مجالًا للتأمل في أعمالهم وتطوير مهارات العرض، سواء في سياق الاجتماعات التي تعقد بواقع مرتين أسبوعيًا أو الجلسات الأسبوعية للإشراف على الفرق أو الاتصالات الدورية بالمنظمات الشريكة. ويعد التأمل في واقع الأمر سمة مميزة لتدريس المشورة القانونية، حيث يُشجع الطلاب على اكتساب عادات التأمل والتفكير حتى إذا انتقلوا إلى ممارسة مهنية في الميدان يستغرقون الوقت اللازم لدراسة ناتج أعمالهم والعلاقات بينها وتحليل مواطن القوة والضعف وتحسين مهاراتهم. ثالثًا، تمكن الحلقات النقاشية الطلاب من تعميق فهمهم الموضوعي للقانون الدولي الإنساني والمجالات القانونية الأخرى واستكشاف الأدوات المعينة اللازمة للدفاع عن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

توفر هذه المقدمة الموجزة لمركزي المشورة القانونية الأساس لمناقشة الأهداف والمنهجيات التربوية لمراكز المشورة القانونية في الجزء الثاني من هذا المقال وعرض أهم المفاهيم والتحديات في الجزء الثالث منه.

الأهداف التربوية

تسعى برامج المشورة القانونية عادة إلى تعظيم شعور الطلاب بملكية المشاريع وتشجيع المبادرات الطلابية في صياغة المشاريع وتنفيذها وعرضها. وهناك فرضية أساسية يقوم عليها تدريس المشورة القانونية وهي أن الطلاب سيتعلمون المهارات القانونية بشكل أفضل عندما يستخدمون تلك المهارات في مواقف واقعية للدفاع، على أن تعزز بالتأمل والإشراف والتدريس والتقييم من جانب هيئة التدريس. وهناك عنصران مميزان للمركزين: الأول تدريس القانون الدولي الإنساني من خلال المشاركة المباشرة في تطويره وإنفاذه والثاني أنه على الرغم من أن كلا المركزين يؤدي نشاطًا خارج نطاق القانون الدولي الإنساني في مجالات متصلة مثل قانون حقوق الإنسان، فإنهما يوليان تركيزًا خاصًا لتنفيذ القانون الدولي الإنساني وإنفاذه من خلال استيعاب الكثير من المؤسسات التي تعزز القانون الدولي الإنساني وتنفذ أهدافه المحورية والألفة بهذه المؤسسات.

تعزيز الأهداف والمبادئ المحورية للقانون الدولي الإنساني

ينظم القانون الدولي الإنساني سير العمليات العدائية ويعمل على حماية الأشخاص والأعيان المتضررة من النزاعات المسلحة. ولعل الهدف الأوضح والذي يستشهد به عادة الطلاب المتحمسون للعمل في مسائل القانون الدولي الإنساني، هو هدفه الإنساني المتمثل في حماية الأشخاص الذين يقعون تحت وطأة أخطار الحرب. ولكن ما لا يقل أهمية عن ذلك هو الهدف المتمثل في تنظيم وسائل وأساليب القتال من أجل حماية من يقاتلون - وهم الجنود والمحاربون - من المعاناة غير الضرورية أثناء النزاع. ولا يسعى القانون الدولي الإنساني بطبيعة الحال إلى منع العمليات العسكرية المشروعة أو منع اللجوء غير المشروع إلى الحرب (هدف قانون الحق في الحرب ومهمته)؛ بل يتمثل هدفه في ضمان تنفيذ العمليات العسكرية في حدود الهدفين الوقائيين سالف الذكر.

ويُفهم تطبيق القانون الدولي الإنساني وتنفيذه في أغلب الأحوال على أنه يعتمد على أربعة مبادئ محورية: الضرورة العسكرية والإنسانية والتمييز والتناسب. وتُكرس هذه النسخة من *المجلة الدولية* كلها لفهم وتعزيز التزام جميع الدول بأن «تُحترم... وتكفل احترام [القانون الدولي الإنساني] في جميع الأحوال».²⁰ ورغم أن القانون الدولي الإنساني لا ينطبق إلا أثناء النزاع المسلح، فإن احترام وكفالة احترام اتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني على نطاق أوسع ليس نشاطاً أو التزاماً يقتصر على زمن النزاع المسلح. فهو يندرج ضمن تدريب وتعليم القوات المسلحة وضمن نشر القانون الدولي الإنساني خارج نطاق القوات المسلحة إلى برامج «التعليم المدني» التي تشمل الحكومة وأنشطة الدفاع والمناصرة ودوائر السياسة والأوساط الأكاديمية، وضمن ثقافة سيادة القانون التي تمكن من الدعوة إلى تنفيذ أفضل للقانون الدولي الإنساني وإنفاذ ومساءلة فاعلتين لانتهاكات القانون الدولي الإنساني أثناء النزاع وبعده. وبالطريقة نفسها، يعمل المركزان محل المناقشة هنا على كفالة احترام القانون الدولي الإنساني. ويؤدي العمل مع منظمات الدفاع والمناصرة والمحاكم الدولية أو المختلطة إلى دعم الجهود الرامية إلى حماية المدنيين أثناء النزاع المسلح ومساءلة من ينتهكون المبادئ المحورية للقانون الدولي الإنساني. ويسهم تطوير مواد تدريبية لإدماج القانون الدولي الإنساني في مقررات دراسية أخرى في كليات الحقوق وبرامج الدراسات العليا في نشر القانون الدولي الإنساني على نطاق أوسع، في حين أن المشاريع الرامية إلى تعزيز وتحليل التدريب والتعليم في مجال القانون الدولي الإنساني للقوات المسلحة يدخل في صميم الالتزام باحترام القانون الدولي الإنساني. وفي الوقت ذاته، يؤدي أسلوب مراكز المشورة المتنوعة الذي يسهم في هذه الجهود جميعها في وقت متزامن إلى تهيئة بيئة تعكس العالم الواقعي: فالتنفيذ يجب أن يقترن بالدفاع والمناصرة والتدريب والتعليم يجب أن يقترنا بالمساءلة.

تستخدم مراكز المشورة القانونية التقليدية في أغلب الأحوال نموذجاً حياً لتمثيل الوكلاء أو العملاء، يخدم عادة احتياجات معينة في المجتمع المدني للأفراد والجماعات. وقد تستخدم مشاريع المشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني نهج التمثيل ذاته، كما هو الحال في العمل مع المحتجزين في خليج غوانتانامو أو تقديم الدعم للمدعين بموجب لائحة المسؤولية التصريية للأجانب.²¹ ولكن إذا تحدثنا بشكل عام، فسنجد أن المركزين المطروحين للمناقشة في هذا المقال يتجهان إلى الشراكة مع منظمات أخرى في مجال مسائل تقصي الحقائق والبحوث والتدريب والدفاع والمناصرة وغيرها. وهما يعتمدان رؤية واسعة لهيكل مجال القانون الدولي الإنساني واحتياجات مكوناته الأساسية في إطار تعزيز القانون الدولي الإنساني. وقد يقول قائل إن القانون الدولي الإنساني في حد ذاته هو «الجهة المتعاملة»،²² ولكن قد يكون من قبيل الدقة أن نشير ببساطة إلى أن المركزين المطروحين للمناقشة في هذا المقال ينفذان مهمة لتعزيز القانون الدولي الإنساني.

20 المادة الأولى المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949.

21 انظر:

Rex Bossert, "UCI Law Students Help Attorney Argue First Case of New U.S. Supreme Court Term", UC Irvine, 4 October 2012, available at: www.law.uci.edu/news/features/2012/1004-ihrc.html.

D. R. Hurwitz, above note 11, p. 533. 22

فقد طور مركز المشورة القانونية في مجال العدالة الدولية عددًا من المشاريع الرامية إلى تعزيز تطبيق القانون الدولي الإنساني وتوسيع نطاق المساءلة عن الانتهاكات.

فقد أمضى عدة طلاب في إحدى الحالات عامًا في إجراء البحوث التي تضمنت إجراء مقابلات مع محامين ودبلوماسيين ونشطاء في جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي في لاهاي، بغرض الخروج بتوصيات لمشاركة الولايات المتحدة في المؤتمر الاستعراضي الأول لنظام روما الأساسي في كمبالا بأوغندا في عام 2010.²³ وكان التقرير في النهاية يهدف إلى تعزيز مشاركة الولايات المتحدة في أنشطة المحكمة الجنائية الدولية، إن لم يدع إلى التصديق على نظام روما الأساسي. وفي مثال آخر، عمل طلاب مركز المشورة القانونية في مجال العدالة الدولية مع خبراء قانون وفقهاء من مبادرة عدالة المجتمع المفتوح الذين كانوا يصدون تطوير نهج لمساءلة الشركات متعددة الجنسيات المتورطة في نشاط التعدين غير المشروع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.²⁴ وأجرى الطلاب بحوثًا وتعاونوا أيضًا تعاونًا وثيقًا مع خبراء قانون لدراسة استراتيجيات قانونية لمساءلة هذه الأطراف بموجب القانون الدولي الإنساني، مستخدمين في ذلك نموذج جريمة النهب باعتباره جريمة حرب استخدامًا مبتكرًا لينطبق على هذا السلوك. وفي مثال مشابه للمشاريع التي تتضمن التفكير واسع النطاق في تطبيق وتنفيذ أوامر القانون الدولي الإنساني، عمل طلاب مركز «إيموري» مع خبراء في الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة التابع لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بغرض تحديد الأطر القانونية الحالية وآليات المساءلة عن الاستعانة بالمرتزقة والشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع وإضفاء صبغة استراتيجية على كيفية تعزيز هذه الأطر والآليات لضمان التزام أفضل بالقانون الدولي الإنساني وحماية أفضل للأفراد.

التعاون مع مؤسسات القانون الدولي الإنساني

يسعى مركز «إيموري» ومراكز المشورة القانونية في مجال العدالة الدولية إلى تعريف الطلاب بالقانون الدولي الإنساني في جميع المؤسسات التي يُمارس ويُطبق فيها، خاصة في الحكومات والقوات المسلحة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمحاكم الدولية والخاصة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان. وقد تأخذ الشراكة مع المؤسسات أشكالًا مختلفة. فقد يكلف مركز المشورة القانونية في مجال العدالة الدولية على سبيل المثال الطلاب بالعمل على مشروع تشارك في قيادته منظمة غير حكومية شريكة. ثم يمكن لطلاب المركز إجراء عملية تقصي حقائق على أرض الواقع في إطار

23 انظر:

UCLA School of Law International Justice Clinic, *The Road to Kampala: U.S. Participation in the Review Conference of the International Criminal Court*, April 2010, available at: <http://cdn.law.ucla.edu/SiteCollectionDocuments/Clinical%20Program/Road%20to%20Kampala%20FINAL.pdf>.

24 انظر:

James G. Stewart, *Corporate War Crimes: Prosecuting the Pillage of Natural Resources*, Open Society Foundations, September 2011, available at: www.opensocietyfoundations.org/sites/default/files/pillage-manual-2nd-edition-2011.pdf.

مشروع أكبر، ليدمجوا تقاريرهم وبحوثهم في الدعاوى القضائية أو التقارير أو أشكال الدفاع الأخرى. وفي إطار نهج مختلف، يعمل كل طالب في مركز «إيموري» مع محام أو مشرف آخر في واحد من الجهات التي تدخل في شراكة مع المركز. وباستخدام أي من النهجين، يقدم المركزان على حد سواء المساعدة والتعاون مع المنظمة الأساسية، ونادراً ما يتولى المركزان مسؤولية تمثيل العملاء أو الوكلاء بأنفسهما. ومن النتائج التربوية الأساسية للنهج القائم على الشراكة أو المساعدة أن الطلاب يتعرفون على المؤسسات والمنظمات المختلفة التي تطبق القانون الدولي الإنساني وتدافع عنها وتنفذه، وتحديد أهداف المنظمات وخطتها وتقييم كيفية تقديم أكثر المساعدات الممكنة فعالية.

وفي هذه البيئة، يتعين على الطلاب في كلا المركزين التعرف على المنظمة التي يعملون معها وفهمها. وتمثل أهداف المنظمة وأولوياتها أساساً مهماً لنشاط جميع الطلاب، كما يفعلون ذلك مع الخبراء القانونيين الذين يعلمون بنظام الدوام الكامل والمحليين السياسيين وغيرهم من المشاركين في المهمة الشاملة المتمثلة في تعزيز القانون الدولي الإنساني وتنفيذه وإنفاذه. فعلى سبيل المثال، تكلف منظمة غير حكومية الطالب في مركز «إيموري» بإجراء البحث والتحليل في إمكانية استمرار محاكمات جرائم العنف الجنسي في كولومبيا. وعلى الرغم من أن الوقائع والقانون يظنان كما هما من أي منظور، فمن الضروري أن يفهم الطالب منظور المنظمة غير الحكومية- والذي يتمحور حول المساءلة والتعويضات لضحايا الأعمال الوحشية- وكيفية استخدام المعلومات- في التواصل مع المحكمة الجنائية الدولية لتشجيع المدعي على التحقيق في تلك الجرائم- وذلك بغرض تقديم أفضل تحليل ممكن. وقد يكون عرض القانون نفسه والوقائع ذاتها وتحليلها واستخدامها مختلفاً إذا كان هذا النشاط تقوم به منظمة غير حكومية تدعو الحكومة الكولومبية إلى تحسين المساءلة أو يقوم به برنامج تدريب عسكري يستخدم المعلومات في صورة دراسة حالة أو عدد من المؤسسات الأخرى.

وبجانب العمل مع المؤسسات وداخلها، قد يُعرّف تدريب المشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني الطلاب بالعناصر المهمة للتعاون وتكوين العلاقات من أجل بناء الدعم للمشاريع الحساسة للقانون الدولي الإنساني. فقد أجرى مركز المشورة القانونية في مجال العدالة الدولية على سبيل المثال مشروعاً بحثياً على مدار عام للنظر في المجموعة المتنوعة من المجالات المتصلة بالعدالة الدولية والنزاع في سورية عامي 2011 و2012. ومن خلال العمل مع نشطاء سوريين، ساعد المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومبادرة عدالة المجتمع المفتوح وطلاب كلية حقوق لوس أنجلوس بجامعة كاليفورنيا على تنظيم ورشة عمل في إسطنبول بتركيا لمناقشة مجموعة خيارات العدالة الانتقالية. ولم يقتصر هدف ورشة العمل على بناء استراتيجية للمساءلة فسحب بل امتد ليشمل منح النشطاء السوريين المجال لمناقشة مجموعة الخيارات التي قد تكون متاحة لهم في سورية في أعقاب النزاع. ويمكن المشروع الطلاب من التعاون مع النشطاء الذين كانوا يفكرون تحديداً في إنفاذ القانون الدولي الإنساني وتزويدهم بأفكار مستبصرة لا تقتصر على نطاق فرص الإنفاذ فحسب بل تشمل أيضاً أنواع المقاومة النمطية في حالات ما بعد النزاع.

البحث والتحليل في مجال القانون الدولي العام

تعتمد القدرة على العمل الفعال في مجال القانون الدولي الإنساني على المعرفة الشاملة بالقانون الدولي العام والمكونات الأساسية للقانون الدولي الإنساني وهي: مستوى استئارة تطبيق القانون الدولي الإنساني والمبادئ المحورية للقانون الدولي الإنساني والوضع القانوني للأشخاص وقواعد سير العمليات العدائية ونظم الاحتجاز والمساءلة عن المخالفات الخطيرة والانتهاكات الأخرى للقانون الدولي الإنساني على سبيل المثال لا الحصر. وهي تستلزم أيضاً فهماً للقانون الدولي العرفي والسياسي الذي يمكن من خلالها استخدام المبادئ العامة للقانون الدولي الإنساني، مثل «شرط مارتنز»، لتأطير حجج القانون الدولي الإنساني. وتلزم المشاريع المختلفة الطلاب بتطبيق جوانب مختلفة لهذه المعرفة، على أساس المسائل القانونية المعينة التي تحتل صدارة الاهتمام.

ولكن بشكل عام ثمة قدرات إضافية ضرورية لنجاح الطلاب ومراكز المشورة القانونية في هذا المجال. فالطلاب أولاً يحتاجون إلى فهم كيفية اتصال القانون الدولي الإنساني بالنظم القانونية الدولية والوطنية الأخرى والتعرف على الأوقات التي لا ينطبق فيها القانون الدولي الإنساني. فاستخدام القانون الدولي الإنساني في المواضيع التي لا تقتضي ذلك قد يكون له تبعات سلبية خطيرة، سواء بالنسبة للأشخاص المشاركين في العمليات العسكرية والخاضعين لها أو لتطوير القانون. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن عمليات مكافحة القرصنة متعددة الجنسيات قد تتضمن قدرات نارية بحرية وقوة نيران موسعة، فإن العمليات في أغلب الأحوال لا تخضع للقانون الدولي الإنساني لأن هذه الحالة لا تمثل نزاعاً مسلحاً.²⁵ فتطبيق القانون الدولي الإنساني في مثل هذه الظروف يعني أن القوات المسلحة يمكن لها استخدام القوة المفضية إلى الموت كخيار أول واحتجاز القرصنة المأسورين دون اتهام، وهي صلاحيات ينص عليها القانون الدولي الإنساني ولكنها غير موجودة في النظم القانونية المعمول بها في غير حالات النزاع المسلح. ثانيًا، يحتاج الطلاب إلى التعرف على الحدود التي تفصل بين القانون والسياسة، وهي حدود قد تكون غير واضحة في أغلب الأحوال في مجال النزاع والأمن الوطني والقانون الدولي. ويعد رسم هذه الخطوط ضروريًا لتقديم مشورة قانونية وتحليل سليمين وأيضًا لتطوير استراتيجية دفاع فعالة حيثما كان ذلك مناسبًا. وقد ثبت أن البحث في مجال القتل المستهدف والغارات التي تشنها طائرات بدون طيار، على سبيل المثال، ينطوي على تحديات خاصة ويتطلب الفصل الدقيق بين القانون والسياسة في هذا الصدد. ثالثًا، يتعين على الطلاب فهم الأدوار التي تضطلع بها المؤسسات المختلفة قبل النزاع وأثنائه وبعده والتعرف على كيف يمكن لتلك الأدوار أن توجه منظور مؤسسة

25 انظر على سبيل المثال:

Laurie R. Blank, "Rules of Engagement and Legal Frameworks for Multinational Counter-Piracy Operations", *Case Western Reserve Journal of International Law*, Vol. 46, 2013, pp. 397-409.

بالإضافة إلى ذلك وفي إطار عمل مركز «إيموري» للمشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني مع مجموعة العمل رفيعة المستوى المعنية بالقرصنة المنبثقة عن مجموعة القانون الدولي العام والسياسة، حلل الطلاب القانون المنطبق على القرصنة وعمليات مكافحة القرصنة ضمن جملة مواضيع أخرى.

ما بشأن تطبيق القانون الدولي الإنساني وفعالية في استخدام القانون الدولي الإنساني وتقبل الأنواع المختلفة من الحجج والمعلومات التي تستند إلى القانون الدولي الإنساني والنجاح في أداء مهمتها المنوطة بها.

وبخلاف هذه المفاهيم المتعلقة بمواضيع معينة، تسلط العديد من مشاريع مركز «إيموري» ومركز المشورة القانونية في مجال العدالة الدولية الضوء على قدرات معينة في مجال القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي.²⁶ وتتطلب البحوث في مجال القانون الدولي معرفة شاملة بمصادره وكيفية تفاعلها وكيف تقدر المحاكم والحكومات تلك المصادر ومواطن البحث عن السوابق القانونية والمواد الفقهية الأخرى الخاصة بمسائل تمتد من القانون الدولي الإنساني إلى التحكيم الدولي في قضايا الاستثمار. وهناك مقررات أكاديمية في مجال القانون الدولي والبحوث المتصلة بها تعزز هذه المهارات. غير أن بيئة مراكز المشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني تركز على مجموعة أخرى من المهارات البحثية أيضًا وتتمثل في جمع وتحليل الوقائع والمعلومات عن نزاعات مستمرة أو وضعت أوزارها مؤخرًا وامتنال الدول للالتزامات الدولية والأنواع المختلفة من الأطراف الفاعلة في حالة نزاع معينة. وعلى حسب طبيعة تكليف المشروع وأهداف المنظمة الشريكة، يحتاج طلاب مركز المشورة القانونية إلى تقييم أي المعلومات مطلوبة وصلاحية مصادر الوقائع المخالفة والأسباب التي تجعل بعض المعلومات أقل أو أكثر نفعًا.

ومما يسلط الضوء على هذه المهارات عمل مركز المشورة القانونية في مجال العدالة الدولية مع منظمة «عالم خال من الإيدز» غير الحكومية التي تعمل على دراسة المعايير الدولية لحماية الشهود في حالات العنف الجنسي أثناء النزاع المسلح. واستكشفت فرق من الطلاب مشكلة حماية الشهود في العدالة الجنائية الدولية وكارثة العنف على أساس النوع في حالات النزاع المسلح من خلال البحوث المكتبية وإجراء مقابلات مع موظفين مسؤولين عن حماية الشهود ومع مدعين ومحامين وأخصائيين نفسيين ومحققين وغيرهم في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الخاصة بلبنان والعمل الميداني في نظم العدالة في كولومبيا وليبيريا وسيراليون. وكان الطلاب على مدار المشروع يحللون ما إذا كانت القواعد القانونية الدولية قد تطورت في سياق حماية الشهود أم من الأفضل تمييزها باعتبارها من الممارسات الفضلى وكانوا يدرسون ما إذا كانت المعايير المطورة في مؤسسات لاهاي يمكن تطبيقها أو أنها تطبق بالفعل في الحالات الأخرى ما بعد النزاعات.

على نسق مشابه، يعمل الطلاب في مركز «إيموري» مع لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب للبحث في ظروف الدول التي تمثل في جلسات أمام اللجنة ولتحضير مذكرات المعلومات الأساسية لمقرر أو أكثر باللجنة. ويتضمن البحث حقائق مكثفة ويتطلب إبداعًا ومثابرة لتتبع المعلومات الخاصة بالمسائل التي تهم اللجنة، مثل ظروف الاحتجاز أو العنف ضد النساء أو معاملة المحتجزين أو العمال المهاجرين. وفي بعض الحالات، يكون

26 هناك عدد من المشاريع التي تسلط الضوء على المهارات المطروحة للمناقشة في هذا القسم تنطوي على شواغل تتعلق بالسرية وبالتالي لا يمكن تناولها بالوصف في هذا المقام.

البلد محل البحث متورطاً في مستوى منخفض من العنف أو نزاع مسلح أوسع نطاقاً، ما يؤدي إلى زيادة التعقيد. إلا أن الأهم من هذا وذاك أن طالب المركز يجب أن يكون قادراً على تقييم أي الحقائق مهمة والسبب في ذلك. ويستلزم هذا فهماً لأهداف اللجنة ومنهجيتها بالإضافة إلى استيعاب أوسع لما يدور في البلد محل المراجعة. ويتولى طلاب المركز أيضاً تحضير أسئلة موسعة وإدراجها في مذكرة المعلومات الأساسية ليطلعها مقرر اللجنة مباشرة على ممثلي البلد في الجلسة. ويستلزم هذا أن يحلل الطالب ويفهم أي المعلومات ضرورية لتقييم امتثال بلد ما لالتزامات الدولية وكيفية جمع تلك المعلومات وتحليلها واستخدامها. ويقع هذا المكون النهائي لهذه القدرات البحثية في صميم المحاماة الدولية الفعالة سواء في المجالات الاستشارية أو مجالات الدفاع أو المساءلة.

وفيما يتعلق بالأسئلة المحددة في مجال القانون الدولي الإنساني، يكون السؤال الأول بطبيعة الحال هو ما إذا كان القانون الدولي الإنساني ينطبق أصلاً. وتستلزم مشاريع مراكز المشورة القانونية من الطلاب الخوض المتعمق في مستويات متعددة من التحليل تنبثق من هذا السؤال، بما في ذلك على سبيل المثال: إذا كان هناك نزاع مسلح، فهل هو دولي أم غير دولي؛ وما إذا كان قانون حقوق الإنسان ينطبق أثناء النزاع وكيف وإلى أي مدى؛ وما هو الوضع القانوني للأشخاص المشاركين في أي جرائم مزعومة أو المتضررين منها؛ وما هي الخيارات المتاحة للاختصاص القضائي بنظر الانتهاكات المحتملة للقانون الدولي الإنساني؟ وكل سؤال من هذه الأسئلة معقد وكذلك المسائل القانونية الأخرى للقانون الدولي الإنساني ويتعين على الطلاب التركيز على العلاقات المعقدة بين هذه المسائل في إجراء تحليلهم القانوني.

تتضمن بعض المشاريع في مركز «إيموري» جميع المستويات المذكورة للتحليل القانوني للقانون الدولي الإنساني وتتطلب مراعاة الاهتمام بالطبيعة الدقيقة للسؤال الذي تطرحه المنظمة الشريكة أو المتعاملة. فعلى سبيل المثال، حلل الطلاب العاملون مع المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان الاحتجاجات في عدد من بلدان الربيع العربي لتحديد ما إذا كان مستوى العنف قد ارتقى إلى مستوى نزاع مسلح غير دولي (قرار يمكن بطبيعة الحال أن يؤطر بعد ذلك خيارات المطالبة بالمساءلة). وإن القيام بهذا لا يستلزم فقط أن يكون الطلاب قادرين على عرض وشرح تعريف النزاع المسلح غير الدولي بجانب التحليل والاستنباط الفقهي المناسب، بل يتطلب أيضاً فهماً لأي الحقائق والمعلومات التي تؤيد أو تقوض استنتاجاً بشأن وجود نزاع. وهنا بطبيعة الحال يكمن جوهر التحليل القانوني: المعرفة بالقانون وتطبيقه على الوقائع في الواقع الفوضوي والمعقد.

ومن الأمثلة الإضافية على التحليل القانوني الشامل المذكرات التي أعدها طلاب مركز المشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني لمجموعة العمل رفيعة المستوى المعنية بالقرصنة المنبثقة عن مجموعة القانون الدولي العام والسياسة²⁷ وتحليلات القانون الوطني والدولي الذي يحكم أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي صدرت

27 تقدم مجموعة العمل رفيعة المستوى المعنية بالقرصنة المنبثقة عن مجموعة القانون الدولي العام والسياسة مشورة قانونية وسياسية إلى الآليات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بمكافحة القرصنة بهدف المساعدة على تهيئة ردود أفعال أكثر فعالية للتهديد المتزايد من جانب القرصنة.

لمجموعة العمل المعنية بالمرتزقة والتابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتقدّم مذكرات البحوث التي يعدها طلاب مركز «إيموري» في مواضيع متعددة، منها القانون الذي يحكم عمليات مكافحة القرصنة واستخدام القوة ضد القرصنة وتجنيد القرصنة الأطفال واستخدامهم بصفتهما جريمة ضد الإنسانية وتبعات الاستخدام المفرط للقوة في اعتقال القرصنة، إلى المسؤولين في الدوائر القضائية والحكومية في البلدان التي تلاحق القرصنة قضائياً، مثل سيشل وكينيا في إطار مجموعة أدوات تضم مراجع لعمليات فعالة وقانونية لمكافحة القرصنة وملاحقة القرصنة قضائياً. وبخصوص الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، حلل طلاب مركز المشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني التشريعات الوطنية المتعلقة بهذه الشركات في كثير من البلدان وإلى أي مدى تتناغم تلك التشريعات مع الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية والتعهدات الواردة في القانون الدولي غير الملزم. وهذا النوع من التحليل القانوني، الذي يتضمن تصنيف القانون الدولي والوطني والأنواع المختلفة من المصادر القانونية، شائع في مجالات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي وبالغ التعقيد. ويتعلم الطلاب المنخرطون في هذا النوع من التحليل كيفية النظر من زوايا متعددة وكيفية تقييم وزن وقيمة مصادر القانون المختلفة اختلافاً شاسعاً.

وبالمثل، قدم مركز المشورة القانونية في مجال العدالة الدولية دعماً مباشراً إلى المدعين في غرفة جرائم الحرب في محكمتي البوسنة والهرسك في سراييفو. وعقب بحوث مكتبية مكثفة، سافر طلاب المركز إلى سراييفو لإجراء مناقشات مع المدعين والقضاة في الغرفة بالإضافة إلى الصحفيين والنشطاء وموظفي الخدمة المدنية الدولية والقادة المحليين في البوسنة. وأصدر المركز سلسلة من المذكرات لمسؤولي المحاكم بشأن مواضيع تمتد من السلطة التقديرية للدعاء في القانون الجنائي الدولي إلى الدروس المستفادة من المحاكمات الوطنية لجرائم الحرب في ألمانيا ورواندا والأرجنتين بعد الحرب. فعلى سبيل المثال، طور أحد الفرق دليلاً للمدعين ليستخدمه المحامون البوسنيون الجدد في محاكمات جرائم الحرب. عمل فريق آخر مع المدعي الدولي الرئيس وآخرين في سراييفو من أجل تطوير مكونات استراتيجية للدعاء.

حل المشكلات والتفكير الاستراتيجي والتكتيكي

يمكن للمقررات الأكاديمية أن تحقق ديناميكية القانون الدولي الإنساني. فالطلاب الذين يؤدون أعمال المقررات التقليدية، سواء في مقررات المحاضرات أو حلقات النقاش، تُتاح لهم الفرصة لدراسة القضايا والمشكلات والقواعد والنظريات الرئيسية. وقد يعالجون هذه المشكلات في سياق السوابق القانونية الوطنية والدولية أو الافتراضات الواردة في الكتيبات أو التي يقدمها الأساتذة. غير أن المحامين في الواقع لا يزودون بمسألة مباشرة ولا بمجموعة محددة من الوقائع. وربما يتعين عليهم تحديد ما ينطوي عليه الوضع الواقعي وتحديد أي من المسائل ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني يجب أن توجه عملية تقصي الحقائق وذلك على نحو مسبق. وما أن يتوصلوا إلى مجموعة من الحقائق، قد يتعين عليهم تحديد أي منها متصل من الناحية القانونية وأي قانون ينطبق على مجموعة الحقائق ومن ثم أي سياق عملي قد يكون مثاليًا لضمان إنفاذ القانون. وربما يتعين عليهم الاختيار من بين النهج القانونية الوطنية والدولية أو

بين الآليات الملزمة من الناحية القانونية أو الجهات السياسية المنصوص عليها في المعاهدات أو الأمم المتحدة. وربما يقررون في النهاية أن القانون غير كافٍ لتلبية احتياجات الجهات المتعاملة معهم، إن وجدت، أو مفهومهم عن السياسة السليمة. ويتعين عليهم في تلك الحالة التفكير ملياً فيما إذا كان نهج بديل لصياغة القانون- في مقابل إنفاذ القانون- من شأنه تحقيق مصالح الوكلاء أو السياسة السليمة.

تحاول مراكز المشورة القانونية أن تصيغ بقدر الإمكان الطرق التي يستخدمها المحامون الممارسون للقانون الدولي الإنساني لمعالجة المشكلات القانونية. ويتعين على طلاب المراكز التفكير استراتيجياً وتكتيكياً في سياق مشكلات واقعية. فعلى سبيل المثال في عام 2011، أتيحت لمركز المشورة القانونية في مجال العدالة الدولية فرصة لتطوير مقترحات سياسية لتحسين الدعم المتعدد الأطراف للمحكمة الجنائية الدولية. وطور الطلاب وأعضاء هيئة التدريس مشروعاً يركز على تحسين دعم المؤسسة الرئيسة المتعددة الأطراف- وهي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة- لعمل المحكمة الجنائية الدولية. وكان المشروع يلزم طلاب المركز بالتفكير في طبيعة العلاقة القانونية بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية وتحديد الخطوات التي قد تحسن احتمال تقديم مجلس الأمن الدعم للعدالة الدولية. وأجرى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس عشرات المقابلات مع دبلوماسيين حاليين وسابقين ونشطاء في منظمات غير حكومية رائدة ومسؤولين في المحكمة وأكاديميين وغيرهم وصمموا ورشة عمل ضمت ثلاثين مفكراً في مجال السياسة والعدالة الدوليتين. وكان المشروع يلزم الطلاب بالتفكير من الناحية الاستراتيجية في الهدف النهائي المتمثل في علاقة أقوى بين المجلس والمحكمة ومن الناحية التكتيكية في أنواع الخطوات الواقعية التي قد تحقق ذلك الهدف الاستراتيجي. وكان يتعين على الطلاب أيضاً التفكير في آليات الإنفاذ والدفاع خارج نطاق المؤسسات التقليدية في مجال القانون الدولي الإنساني مثل الخدمات العسكرية أو المحاكم الإقليمية والدولية. ولم تقتصر مهمتهم بشكل خاص على دراسة الدور المتزايد لإنفاذ القانون الدولي الإنساني (أو العدالة الجنائية الدولية) في الأمم المتحدة، بل شاهدوا أدوات هذا الإنفاذ وهي تتجاوز العظات والبلاغة إلى عقوبات وإحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية ودعم لوجيستي وعسكري لاعتقال الهاربين وأكثر من ذلك بكثير مما يندرج خارج الإطار التقليدي للملاحقات والآراء القضائية. وأصدر المشروع في النهاية تقريراً وُزع على نطاق واسع ونظم ورشة عمل للمتابعة في بكين.²⁸

دعم التدريب والتعليم

تعتمد فعالية القانون الدولي الإنساني على تدريب وتعليم القوات المسلحة قبل النزاعات وقبل المهام على المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني وكيف يجب تطبيقه أثناء النزاع. ويقع على عاتق كل حكومة التزام بتوفير تدريب لضمان أن أفراد قواتها المسلحة يفهمون قانون النزاع المسلح وقادرون على الامتثال له. فالدول ملزمة صراحة بموجب اتفاقيات جنيف

«بأن تدرج دراسة [قانون النزاع المسلح] ضمن برامج التعليم العسكري بحيث تصبح المبادئ التي يتضمنها معروفة لجميع قواتها المسلحة».²⁹ وتمثل المشاركة في تعزيز القانون الدولي الإنساني في هذه المرحلة تجربة فريدة لدراسي القانون. وبالتالي يتركز جزء كبير من نشاط كليات الحقوق في تحليل الحالات التي انتهك فيها القانون وكيف يمكن إنفاذه وأين يمكن إنفاذه وأسئلة مشابهة، وينصرف جزء ضئيل من الوقت إلى فكرة عمل الخبير القانوني بصفته مستشاراً. ورغم ذلك، يمثل إسداء المشورة المسبقة مكوناً كبيراً من أعمال المحاماة- الأمر الذي يشمل بالتأكيد التدريب والتعليم في مجالات من قبيل القانون الدولي الإنساني حيث يتعين على الأطراف الفاعلة تنفيذ القانون دون الحصول على مشورة فورية من محام لمساعدة الجهة المتعاملة على الامتثال للقانون واختيار أفضل طريق للتصرف في حدود القانون. وهذا الجانب من جوانب المحاماة صحيح بشكل خاص في مجال الحكومة والأمن الوطني.

ينفذ مركز «إيموري» مشروعاً طويل الأجل بالشراكة مع معهد الولايات المتحدة للسلام بغرض دراسة برامج التدريب العسكري في مجال القانون الدولي الإنساني على مستوى العالم.³⁰ ويشارك طلاب المركز مشاركة مباشرة في البحث عن طريق لإدماج القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي في التعليم العسكري في الولايات المتحدة، بالتعاون مع هيئة التدريس العسكرية والمدنية بكلية القيادة والأركان التابعة لجامعة سلاح مشاة البحرية ودورة العمليات العسكرية المشتركة التي تقدمها أكاديمية الحرب البحرية. تستلزم هذه التجارب تفكيراً مكثفاً في كيفية عرض القانون الدولي الإنساني على جمهور غير متخصص في القانون، وإن كان أحد المنفذين الرئيسيين لمبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعده الأساسية. ويصمم الطلاب ألعاباً لاتخاذ قرارات أخلاقية تستند إلى القانون الدولي الإنساني وتحث الضباط العسكريين في جامعة سلاح مشاة البحرية على التفكير في الطريقة التي يمكن للقانون الدولي الإنساني من خلالها أن يعمل على توجيه عملية اتخاذ قراراتهم القيادية. قدم الطلاب وثائق إفادة ومواد تدريبية، تشمل أسئلة وإجابات للمناقشات، حول مواضيع مثل العمليات الإلكترونية ودور آليات العدالة الجنائية في إنهاء الحرب والانتقال إلى السلام، وأعدوا أسئلة إعلامية لاستخدامها في تدريبات المحاكاة لحث الطلاب على معالجة المسائل المتصلة بالقانون الدولي الإنساني بطرق جديدة في سياق التدريبات. ويتعين على الطلاب على مدار هذه المشاريع وغيرها إعادة التفكير في كيفية صياغة مفاهيم القانون؛ فالقانون لم يعد إطاراً تحليلياً لقاعات المحاكم أو مذكرات الوكلاء، بل هو في هذا المقام أداة للمساعدة على تعزيز التدريب والتعليم للأفراد ذاتهم المكلفين بتنفيذه والمشمولين بحمايته ومن يمكن مساءلتهم على انتهاكه.

مهارات المحاماة

ينخرط الدارسون في مركزي المشورة القانونية المعنيين بالقانون الدولي الإنساني والمبنيين في هذا المجال في جوانب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي في عملهم بدرجة لا يدركون معها أنهم يكتسبون ويصقلون مهارات قيمة في مجال المحاماة يطبقونها على أي جانب من

29 المواد 47، 48، 127 و144 على الترتيب من اتفاقيات جنيف الأربع.

30 انظر الحاشية 17 أعلاه والنص المقترح بها.

جوانب الممارسة القانونية العملية. وهذه المهارات بطبيعة الحال من السمات المميزة لتدريس المشورة القانونية غير أن الطبيعة المتنوعة وغير التقليدية للمشاركة القانونية في مركز للمشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني يمكن أن تعرقل هذا الجانب التعليمي لهذه المراكز. فعلى سبيل المثال، يتعرض الطلاب في مركز «إيموري» لخبرات واقعية تتمثل في الحديث مع محام مكلف بالإشراف والحصول على مهمة في مشروع. وهذا بطبيعة الحال هو لب عمل صغار المحامين في مكاتب المحاماة والمكاتب القانونية الأخرى وإن لم يكن خبرة يتعرض لها دارسو القانون كثيراً، هذا إن تعرضوا لها أصلاً. ويتعلم الطلاب طرح أسئلة استيضاحية وتسجيل مذكرة للرجوع إليها في المستقبل وإعادة صياغة التكاليف لضمان أنها تحتوي على معلومات وأسئلة صحيحة قبل مباشرة الدعوى. ثمة مهارة أخرى مهمة في مجال الممارسة القانونية هي فهم الجهة المتعاملة وأهدافها وخطتها وما تحتاجه وما تريده في المنتج النهائي. يمثل هذا الجانب من جوانب المحاماة، بطرق عدة، تحولاً جذرياً من خبرة دراسي القانون ينتقي فيها الطلاب مواضيع البحوث ويختارون المواد الدراسية. ويتعين على الطالب الذي يعمل مع جهة شريكة أو متعاملة أن يفهم تلك الجهة ودورها في المجال القانوني الأوسع نطاقاً؛ والطالب الذي يأخذ تكليفاً ويحوله إلى مشروع خاص إنما يؤدي خدمة سينة إلى الجهة وتجربة المشورة القانونية. وتتمثل الخطوة التالية في هذه العملية الخطية للانتقال من تكليف إلى منتج نهائي مكتمل في الصياغة الاستراتيجية لأكثر الأساليب البحثية فاعلية.

كما تبين عمليات وصف مشاريع المشورة القانونية على مدار هذا المقال، تمثل الكتابة مكوناً مهماً من مكونات عمل مراكز المشورة القانونية، ما يعكس رؤيتنا لأهميتها في الممارسة القانونية العملية. ونظراً للطبيعة المتنوعة للمنظمات المشاركة في مجال القانون الدولي الإنساني وتلقي المساعدة في صورة مشورة قانونية، يتعين على الطلاب تعلم الكتابة للعديد من الجماهير المختلفة من القراء. فالمذكرة القانونية التقليدية أو الملخص لا يلبي ببساطة احتياجات كل الحالات، بالإضافة إلى أن التقارير ووثائق الدفاع ووثائق الإفادة وألعاب اتخاذ القرار الأخلاقي ومذكرات الاستراتيجيات ودراسات الحالة كلها تستلزم مجموعة من مهارات الكتابة التي تتجاوز تلك المهارات التي تُدرس بطريقة تقليدية في كليات الحقوق. ويتعلم الطلاب الكتابة لقراء غير متخصصين في القانون وذلك لأغراض الدفاع ولخبراء قانون أمريكيين وأجانب، وبشكل خاص، يتعلمون الكتابة بايجاز وفعالية حول مسائل قانونية معقدة. وأخيراً، يكتسب الطلاب خبرة قيمة في عرض المعلومات شفويًا. وتمثل عروض الطلاب ومناقشتهم داخل قاعة الدراسة أحد مكونات هذه التجربة في المركزين، غير أن الطلاب في المركزين على حدٍ سواء يتعاملون مع مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة لإجراء البحوث والتحليل والمناقشات والصياغة الاستراتيجية لبحوثهم ومشاريعهم.

ندوات المشورة القانونية وإشراف هيئة التدريس

على الرغم من أن مشاريع المشورة القانونية الواردة بالوصف هنا تهدف إلى توفير نوع من الانخراط في مجال القانون الدولي الإنساني يوظف بشكل دقيق نموذج عمل المحامين الممارسين في الميدان، يظل من المهم للغاية من الناحية التربوية أن تزود هيئة التدريس بمراكز المشورة القانونية الطلاب بفرصة للتأمل في عملهم من مناهير أكاديمية وأخلاقية

وعملية وغيرها. ولهذه الأغراض، ينظم مركز «إيموري» ومركز المشورة القانونية في مجال العدالة الدولية حلقات نقاش كل أسبوع أو أسبوعين. وقد تركز حلقة النقاش على مجموعة واسعة من مواضيع القانون الدولي الإنساني، على حسب ما إذا كانت لدى الطلاب فرصة سابقة لدراسة القانون الدولي الإنساني وحقوق القانون والقانون الجنائي الدولي والقانون الدولي العام. وفي الوقت الذي قد يختلف فيه كل برنامج من حيث تركيزه حسب طبيعة نشاط المشورة القانونية الذي ينفذه المركز، فإنها تشترك بشكل عام في العناصر التالية:

يجمع المركزان عناصر الحلقة النقاشية لكليات الحقوق التقليدية واحتياجات اجتماع ينظمه مركز المشورة القانونية. فعلى سبيل المثال. ينظم المركزان اجتماعات دورية خلال النصف الأول من الفصل الدراسي تمهيداً لمحاضرات تفصيلية في مجال القانون الدولي الإنساني، مستخدمين في ذلك قراءات مستمدة من كتيبات القضايا³¹ أو الوثائق الأساسية لإجراء مناقشة حول نظريات واستراتيجيات وتطبيقات السياسات الهادفة لتحقيق العدالة. وتعزز المحاضرات والمناقشات الصفية الأسس الضرورية في القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. توفر الأحداث الراهنة نافذة ممتازة يمكن من خلال تطبيق واستكشاف هذه المفاهيم الأساسية للقانون الدولي الإنساني وربطها بنشاط المشورة القانونية المستمر. ويعرض الطلاب في الوقت ذاته أعمالهم الحالية، في بعض الأحيان لمجرد إطلاع زملائهم في قاعة المحاضرة عليها بالإضافة إلى تهيئة الفرصة لمناقشة مشكلات أو دروس معينة قد تطرأ في سياق عمل المشروع. ولا تركز العروض على مهارات التحدث أو الدفاع الشفوي بل تطور أيضاً فكرة التأمل، ما يمنح الطلاب أدوات التفكير الناقد في العمل الذي يؤدونه في المشاريع. وتقتضي الظروف المثالية أن يحفز أعضاء هيئة التدريس الطلاب على التفكير الجاد في الخيارات الاستراتيجية والتكتيكية التي ينتقونها. هل هناك نهج بحثي معين يرجح أن يكون ناجحاً؟ ولماذا؟ وهل اختيار سياسة واحدة سيكون أكثر توافقاً مع قاعدة من قواعد القانون الدولي الإنساني أكثر من قاعدة أخرى؟ وهل من الممكن أن تكون معالجة القانون غير ملائمة لمشكلة معينة تواجهها جهة متعاملة؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فيكيف يجب أن نفكر في قدرة القانون على تحقيق هدفه وأغراضه (حماية المدنيين على سبيل المثال) وإذا كان القانون غير كافٍ، فما هي الأساليب الأخرى التي قد تلبى احتياجات الجهة المتعاملة أو المنظمة الشريكة؟ يجب أن تدخل هذه الأسئلة بكل أريحية في محور مركز المشورة القانونية المعني بالقانون الدولي الإنساني، كما يجب أن تدخل أسئلة مشابهة في مراكز أخرى للمشورة القانونية.

مفاهيم وتحديات نشاط المشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني

نتبين برامج المشورة القانونية بين كليات الحقوق الأمريكية (وداخلها) ولكن يشترك كل مركز في أنه يقدم نموذجاً معيناً للمحاماة يختلف باختلاف المجال أو نوع المشاريع المنفذة أو خبرة الأستاذ. فعلى سبيل المثال، قد يركز مركز المشورة القانونية في مجال التنمية الاقتصادية

Laurie R. Blank and Gregory P. Noone, International Law and Armed Conflict: Fundamental Principles and Contemporary Challenges in the Law of War, Wolters Kluwer, New York, 2013, is the assigned reading for the Emory IHL Clinic.

على المحاماة في مجال المعاملات التجارية وإبرام الصفقات التي تحقق أهدافاً اجتماعية وقانونية معينة في مجتمع معين. ويمكن لمركز المشورة المعني بالهجرة التركيز على طلبات اللجوء التي يقدمها الفارون من الاضطهاد، الأمر الذي قد يتضمن رفع الدعاوى القضائية أمام محاكم الهجرة، أو ربما يركز مركز من هذا القبيل على احتجاز المطالبين بالهجرة لفترات طويلة الأجل، وهو ما قد يضع الطلاب في سياق دعاوى المحاكم الفيدرالية. ويمكن لمركز مشورة قانونية معني بالهجرة أن يركز على الطعن في لوائح الولايات أو اللوائح المحلية أو معارضة مشاريع التنمية الجديدة ذات الأثر البيئي السلبي، وهو ما قد يتضمن أيضاً رفع دعاوى قضائية في محاكم الولايات أو المحاكم الفيدرالية. من السهل استعراض مجالات القانون وتحديد مجموعة الخيارات المهنية التي قد يرغب المرء في التركيز عليها للطلاب.

وفي إطار المجموعة المتنوعة من الأنشطة التي ينفذها طلاب مراكز المشورة القانونية العاملين في مجال القانون الدولي الإنساني، يمكن أن نتخيل عدداً من مفاهيم محامي القانون الدولي الإنساني التي يرغب المعلم في تطويرها. فالمحامي العسكري والناشط التابع لمنظمة غير حكومية والمدعي الدولي كلها تمثل نماذج مختلفة للغاية قد يصعب تصور إدماجها في مركز واحد للمشورة القانونية. فالأدوار التي يضطلع بها الخبراء في الميدان تختلف اختلافاً كبيراً، حتى عندما يستخدمون المفردات نفسها ويقال إنهم يسعون إلى تحقيق أهداف الامتثال للقانون الدولي الإنساني.³² والسؤال المطروح أمام أستاذ المشورة القانونية هو اعتماد نموذج أو أكثر من هذه النماذج باعتبارها النموذج السائد لمركز المشورة القانونية الذي يعمل به أو، إذا كان يعتمد أكثر من نموذج، تحديد ما إذا كانت هذه النماذج تتلاءم مع بعضها البعض وكيف تتلاءم لتقديم صورة مترابطة للطلاب. وفيما يلي بعض المفاهيم المحتملة لمحامي القانون الدولي الإنساني التي يمكن استخدامها وبعض التحديات التي تفرضها.

مراكز المشورة القانونية المعنية بتعزيز القانون الدولي الإنساني

إن الالتزام بالتعزيز، الذي يشمل النشر والإدماج في القانون الوطني واتخاذ تدابير لكفالة الاحترام، منصوص عليها في القانون الدولي الإنساني وفي اتفاقيات جنيف على وجه الخصوص باعتباره التزاماً من جانب الدول لضمان أن من ينفذون سياسة الدولة يؤدون هذا الدور في إطار القيود التي يفرضها القانون. وبالتالي يهدف أحد نماذج المشورة القانونية إلى مساعدة الحكومات وغيرها من الجهات في هدف التعزيز. ولكن ما الذي يعنيه هذا في سياق نشاط المشورة القانونية؟ وكيف يمكن تصميم مشاريع «التعزيز» بحيث تعود بالنفع على التعليم القانوني للطلاب وفهم القانون؟

يشكل مفهوم التعزيز جدول أعمال مركز «إيموري» للمشورة القانونية أكثر من المفاهيم الأخرى. تتباين المشاريع تبايناً واسعاً من حيث طبيعة المنظمة الشريكة (مثل القوات المسلحة الأمريكية في مقابل المنظمات غير الحكومية المشاركة مشاركة مباشرة في انتقاد

السياسة الأمريكية) وأهداف عمل الطالب (مثل مساعدة محامي الدفاع في اللجان العسكرية الأمريكية أو في المحكمة الخاصة بلبنان في مقابل العمل مع منظمة غير حكومية لمناصرة وتأييد المساءلة عن جرائم العنف الجنسي والجرائم ضد الإنسانية والتعذيب). وفي واقع الأمر، في هذا الوضع، فإن الاستخدام والتنفيذ الفعالين للقانون هما اللذان يشكلان الموضوع المشترك. ولكن تسليط الضوء على هذا الموضوع يستلزم مشاركة مباشرة وهادفة في ذلك المفهوم من مفاهيم القانون الدولي الإنساني والقانون بشكل عام لضمان قدرة الطلاب بشكل مستمر على رؤية الصورة الكبيرة التي تقع خلف جميع الخصوصيات المستهلكة لمشاريعهم الفردية.

بالإضافة إلى ذلك، لما لم تكن مراكز المشورة القانونية المطروحة للمناقشة في هذا المقال- بخلاف الكثير من مراكز المشورة القانونية المعنية بحقوق الإنسان- غير موجهة من جانب الجهات المتعاملة أو على الأقل غير موجهة في الأساس من الجهات المتعاملة، فإن كوادر مراكز المشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني يتعين عليهم تحقيق التوازن بين أدوار التعزيز المنوطة بالطلاب والحاجة إلى تزويدهم بفرصة انتقاد القانون نفسه. ويمكن النظر إلى أحد التحديات التي قد تواجه مركز المشورة القانونية على أنه تحدي التغيير القانوني. فالقانون الدولي الإنساني، شأنه شأن جميع فروع القانون، ليس كاملاً. فبعض معايير غامضة وتخضع للتفسيرات المتعارضة. وقد يجد البعض أن التوازن بين الاعتبارات العسكرية والإنسانية يرجح بشكل كبير جداً في اتجاه الأولى مقابل الثانية. وقد يرى آخرون أن القانون، رغم أهدافه، يقوض حماية المدنيين. ومن المسائل التي تواجه أي مركز ينخرط في مجال القانون الدولي الإنساني ما إذا كان يمكن له تعزيز القانون وانتقاده في الوقت ذاته. ويجب أن يتمكن مركز المشورة القانونية من القيام بالمهمتين: تعزيز قواعد وقيم القانون الدولي الإنساني وفي الوقت ذاته أيضاً انتقاد تطبيقه ونطاقه بل والقواعد الخاصة وذلك من أجل تعظيم الخبرة التعليمية للطلاب. ويمكن للمركز تعزيز القانون الدولي الإنساني عن طريق الدفاع عن القواعد الجديدة للقانون الدولي الإنساني؛ وهي مهمة يؤديها مركز هارفارد للمشورة القانونية في مجال حقوق الإنسان في ميدان الأسلحة ذاتية التشغيل بغض النظر عن مزايا هذه الأسلحة، حيث يجري بحثاً ويدعو إلى صياغة صك جديد في ذلك المجال بعينه.³³ في تلك الحالات، كيف يمكن لمركز المشورة القانونية تعزيز القانون الدولي الإنساني وفي الوقت ذاته السعي إلى تجاوزه إلى مجالات أخرى؟ وهل يتيح «تعزيز القانون الدولي الإنساني» مجالاً لجهود ترمي إلى الطعن في القانون القائم وتوفير إمكانيات لتغييره؟

مراكز المشورة القانونية المعنية بتعزيز حماية المدنيين

يرى الكثيرون أن من التحديات الكبيرة للنزاعات المعاصرة والقانون الذي يحكمها هو حماية المدنيين. ينبثق القانون الدولي الإنساني من مفاوضات بين حكومات تنظر إلى النزاع المسلح من مجموعة متنوعة من الزوايا ويتنوع كبير للإمكانيات بناءً على مجموعة واسعة من الخبرات في النزاع المسلح نفسه. والنتيجة هي توازن، كما يقال كثيراً إن القانون الدولي

الإنساني يتضمن التوازن بين الضرورة العسكرية والمتطلبات الإنسانية.³⁴ ولنأخذ على سبيل المثال قاعدة التناسب، التي يُحظر بموجبها الهجمات التي تلحق أضرارًا بالمدنيين و«تفرط في تجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة»³⁵ وهذا معيار ينطوي على تحديات بالنسبة للقانون الدولي الإنساني نظرًا لأن اتساعه ونطاقه يخضعان لمجموعة مربكة من التفسيرات البديلة. فمن ناحية، يجب أن يسعى مركز المشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني إلى تعزيز حماية المدنيين. ومن ناحية أخرى، من الحقائق الأساسية عن القانون الدولي الإنساني أنه لا يُحرم كل القتل ولا كل الأضرار؛ بل يعترف أن وفاة غير المقاتلين وتعرضهم للإصابة والضرر قد يندرج ضمن الحدود المشروعة.

يحتاج معلم مركز المشورة القانونية إلى تذكير الطلاب بأن التصنيف القانوني للقتل بموجب القانون الدولي الإنساني، على سبيل المثال، قد ينحرف عن السياسة السلمية أو الاختيار الأخلاقي وأنه يختلف اختلافًا جذريًا عن التصنيف القانوني للقتل خارج نزاع مسلح في نموذج إنفاذ القانون الذي لا ينطبق فيه القانون الدولي الإنساني. وهذا درس مهم للطالب الذي يتعين عليه أن يختار بين تقديم حجج قانونية أو حجج سياسية أو حجج أخلاقية وأن يعرف أن القانون القائم لا يؤدي دائمًا إلى ما يمكن اعتباره أفضل النتائج المرجوة. بالإضافة إلى ذلك، فإن من المجالات التي قد تتجلى فيها الخلافات بين الدفاع والمناصرة والقانون، بين أهداف منظمة ما وخياراتها القانونية. فعلى سبيل المثال، عندما قدم أحد طلاب مركز «إيموري» مساعدة إلى منظمة غير حكومية تدرس خيارات المساءلة بالنسبة لضحايا الغارات التي شنتها طائرات أمريكية بدون طيار في باكستان، لم تكن البحوث التي تثبت أن المدنيين هم ضحايا الكثير من هذه الغارات كافية. بل نظرًا لأن القانون الدولي الإنساني يحظر إلحاق الضرر المفرط بالمدنيين (مقارنة بالميزة العسكرية لهجوم) - وليس كل الأضرار بالمدنيين - كان على الطالب تقديم مشورة قانونية مفيدة إلى المنظمة غير الحكومية لضمان أن دفاعها يستند إلى القانون وليس مجرد الانطباعات الأولى، والذي أطر بالتالي أشكال الدفاع القانوني والسياسي المتاحة للمنظمة غير الحكومية الشريكة.

مراكز المشورة القانونية المعنية بحماية المقاتلين

هل هناك مجال لنشاط المشورة القانونية الذي يركز على حماية المقاتلين؟ وهل يمكن أن ينطبق هذا في سياق الأشخاص العاجزين عن القتال وأسرى الحرب وأيضًا على منع المعاناة غير الضرورية وحظرها؟ إلى أي مدى لا نقوم بهذا، وما هي أسباب عدم القيام بهذا وهل هناك فرصة للتغيير؟ في الماضي، كان العمل المعني بالأسلحة وحظر أو تقييد أسلحة معينة سيندرج ضمن هذه الفئة؛ الحظر المفروض على بعض الأسلحة ينبع مباشرة من حظر القانون

34 انظر على سبيل المثال

Yoram Dinstein, *The Conduct of Hostilities under the Law of International Armed Conflict*, Cambridge University Press, Cambridge, 2004, p. 17, explaining that IHL "takes a middle road, allowing belligerent States much leeway (in keeping with the demands of military necessity) and yet circumscribing their freedom of action (in the name of humanitarianism)".

35 البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949 المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، 8 حزيران/يونيو 1977، UNTS 3، (البروتوكول الإضافي الأول)، المادة 51 (5) (ب).

الدولي الإنساني للمعانة غير الضرورية أو الإصابة المفرطة.³⁶ ولكن الكثير من الجهود التي تبذل اليوم لحظر أو تقييد الأسلحة ينبثق من ضرورة حماية المدنيين من أضرار تلك الأسلحة بل وتركز عليها، سواء كانت ذخائر عنقودية أو ألغاماً أرضية أو أسلحة حارقة أو غيرها من وسائل القتال.

لكن هناك جانب آخر من جوانب حماية المقاتلين متأصل تماماً في الجانب التدريبي والتعليمي لنشاط المشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني. فالقانون الدولي الإنساني يسطع بدور أساسي في حماية المقاتلين ليس فقط من الناحية البدنية ولكن من الناحية المعنوية أيضاً. وكما أوضح «تيلفورد تايلور»، المدعي العام الرئيس في نورمبرغ ببلاغة:

إن الحرب لا تمنح رخصة بالقتل لأسباب شخصية- من أجل إشباع دوافع منحرفة أو إبعاد أي شخص يبدو بغيضاً أو لا يكره الجندي برفاهته. الحرب ليست رخصة على الإطلاق، بل التزام بالقتل لأسباب تتعلق بالدولة؛ فهي لا تؤيد التسبب في حدوث المعاناة لذاتها أو من أجل الانتقام.

وما لم تكن القوات مدربة وملزومة بالفصل بين عمليات القتل العسكرية وغير العسكرية والاحتفاظ بذلك القدر من الاحترام اللازم لقيمة الحياة التي لا تزال الوفاة والدمار غير الضروريين يفتان في عضدها، ربما تفقد الشعور بالتمييز ببقية حياتها. وتكون العاقبة هي احتمال تحول كثير من الجنود العائدين إلى قتلة.³⁷

وإن دور القانون الدولي الإنساني في حماية الجنود وتمكينهم من الفصل بين دورهم وتصرفاتهم بصفتهم جنوداً وأدوارهم والتزاماتهم الأوسع نطاقاً بصفتهم أفراداً في المجتمع له أهمية كبيرة ويمكن الرجال والنساء العاملين بالخدمة العسكرية من العودة من القتال وإعادة الاندماج في المجتمع بصورة فعالة. ويسهم نشاط مراكز المشورة القانونية المعنية بتعزيز إدماج القانون الدولي الإنساني في التعليم والتدريب العسكري في هذا الهدف الضروري الذي يتعرض كثيراً للتجاهل.

مراكز المشورة القانونية المعنية بتعزيز جهات معينة تتعامل مع هذه المراكز

كما تبين فيما سبق، يركز كثير من نشاط مركز «إيموري» للمشورة القانونية ومركز «إيرفين» للمشورة القانونية على الدفاع السياسي والقانوني دون العملاء الأفراد. ولكن هناك نموذج مختلف تماماً قد يركز على تمثيل عملاء معينين في مجال القانون الدولي الإنساني وهو ضحايا المخالفات الجسيمة أو المدعى عليهم في محاكمات جرائم الحرب أو المنظمات التي تسعى إلى الحصول على مساعدة المحامين القانونيين في الجهات السياسية أو التعاقدية. ويتعين على مركز المشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني ترك مجال لهذا النوع من تمثيل العملاء-

36 انظر على سبيل المثال: البروتوكول الإضافي الأول، المادة 35 (2): «يحظر استخدام الأسلحة والقذائف والمواد ووسائل القتال التي من شأنها إحداث إصابات أو آلام لا مبرر لها».

37 Telford Taylor, "War Crimes", in Malham M. Wakin (ed.), *War, Morality, and the Military Profession*, Westview Press, Boulder, CO, 1979, p. 429.

ولكنه بالفعل يمثل مجموعة متنوعة من التحديات. فعلى سبيل المثال، هل يمكن لمركز المشورة القانونية أن يمثل كلاً من الضحايا المدنيين والعسكريين أو ضباط القوات المسلحة، حتى عندما لا تكون هناك علاقة بين أي منهم ولم تكن المشاريع أو إجراء التمثيل تفرض أي شكل من أشكال تعارض المصالح في مفهوم المسؤولية المهنية؟ وما هي حالات تضارب المصالح التي قد تطرأ، إن وجدت، وكيف يمكن لهذا التمثيل المتزامن أن يؤثر سلباً على بعضها البعض؟ وما هي المعايير التي يجب أن تحكم تلك الاختيارات؟ يجب أن تضمن هيئة التدريس بمركز المشورة القانونية أن الجهات المتعاملة والشركاء والمواضيع المختارة للمشاريع تزود الطلاب بفهم محكم للدور الذي ينهض به القانون الدولي الإنساني في النزاعات المعاصرة، الأمر الذي قد يمكن من إنشاء قائمة متنوعة بالمشاريع. ولكن عضو هيئة التدريس الذي يرغب في التركيز على جانب واحد معين من جوانب إنفاذ القانون الدولي الإنساني- مثل أعمال الدفاع عن جرائم الحرب أو تقصي الحقائق والرصد في النزاعات أو دعم الادعاء أو الدفاع عن السياسات- سيتجنب النزاعات المعقدة في القائمة وسيحتاج فقط إلى تحديد وسائل أخرى لكي يجلب داخل قاعة التدريس المجموعة الكاملة من عمل القانون الدولي الإنساني.

ثمة مكون آخر لاختيار المنظمات الشريكة والعملاء يتضمن كيفية توسيع نطاق عمل مركز المشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني. يقدم مركز «إيموري» مساعدة لعدد من المنظمات التي لا يمثل القانون الدولي الإنساني مجال عملها الأساسي ولكنها بالأحرى ترتبط به ارتباطاً عرضياً مثل لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب أو المحكمة الخاصة بلبنان أو مجموعة العمل رفيعة المستوى المعنية بالقرصنة المنبثقة عن مجموعة القانون الدولي العام والسياسة. وإن تحديد كيف ومتى يمكن لتلك العلاقة مع القانون الدولي الإنساني أن تكون ملائمة لمركز مشورة معني بالقانون الدولي الإنساني إنما هي عملية تنطوي على تحديات. يتوافق نشاط مركز «إيموري» بشكل مباشر مع الهدف التربوي الرامي إلى منح الطلاب فرصة لأداء محاماة دولية في العالم الواقعي. وبالتالي تتمثل الأطر العامة للمركز بطرق عديدة في العمل من المنظمات المنخرطة مباشرة في مسائل تتصل بالقانون الدولي والنزاع المسلح. وتتضمن هذه الأطر بشكل طبيعي العديد من مسائل حقوق الإنسان وقانون الحق في الحرب وقانون الأمن الوطني والقانون الجنائي وغيرها من المواضيع. وتمنح هذه العلاقات أو المشاريع «الموسعة» للطلاب فرصة للتعرف على كيف يتعين على الجهات التي تركز على القانون الدولي الإنساني أو مواضيع مماثلة أيضاً أن تدمج نظم قانونية أخرى في عملها وأن تعالج مجموعة من المسائل القانونية «العادية». فعلى سبيل المثال، تضمن عمل مركز «إيموري» لصالح المحكمة الخاصة بلبنان مسائل تتعلق بحقوق المحاكمات العادلة والأدلة، وهي مسائل ربما لا تكون تلك التي يفكر فيها الطلاب للوهلة الأولى عندما يتصورون العمل في مركز مشورة معني بالقانون الدولي الإنساني. غير أن هذه المشاريع تمكن الطلاب من رؤية المستويات الكثيرة من القانون المستخدمة في إنفاذ القانون الدولي وكيف تتصل ببعضها اتصالاً وثيقاً؛ وفي الواقع ترتبط المسائل الأساسية لسيادة القانون والقانون الجنائي ارتباطاً وثيقاً بممارسة جميع المحاكم الجنائية الدولية. وبالمثل، كما أشرنا سابقاً، من الجوانب المهمة للمحاماة في مجال القانون الدولي الإنساني القدرة على تحديد الحالات التي لا ينطبق فيها القانون الدولي الإنساني أو يكون الإطار القانوني الملائم؛ وإن المشاريع التي تعمل على «هامش» القانون الدولي الإنساني هي التي توفر تلك الفرصة تحديداً.

مراكز المشورة القانونية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان

ظل المفكرون وخبراء القانون من داخل الحكومات وخارجها لسنوات طويلة يناقشون إلى أي مدى يمكن تصنيف القانون الدولي الإنساني على أنه قانون خاص ويحل محل قانون حقوق الإنسان أو يقدم معايير مختلفة عنه بطريقة أخرى. قد تسعى بعض مراكز المشورة القانونية إلى تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني في سياقات حقوق الإنسان (المحاكم أو اللجان الإقليمية على سبيل المثال). فعلى سبيل المثال، أثرت المسائل المرتبطة بغوانتانامو في سياق مجلس حقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان المنشأة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ولجنة مناهضة التعذيب ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان. ويدفع مقر هذه الدعاوى والمطالبات الطلاب وهيئة التدريس إلى التفكير في كيفية تفسير قانون مطور خارج إطار حقوق الإنسان وتطبيقها من جانب مؤسسات حقوق الإنسان. من التحديات التي تواجه مركز المشورة القانونية التفكير إما في العمل على تعزيز تطوير القانون الدولي الإنساني في أجهزة حقوق الإنسان أو مقاومة ذلك التوجه. ولعله من الناحية العلمية توجه لا يمكن إيقافه، وبالتالي فإن السؤال المطروح أمام المختص في المشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني لا يتعلق بالمشاركة في هذا التوجه من عدمها بل كيفية المشاركة فيه.

مراكز المشورة القانونية المعنية بتعزيز المساءلة

المفهوم الأخير لمحمامي القانون الدولي الإنساني في هذا المقال هو معزز المساءلة. إن نموذج المساءلة من شأنه وضع المخالفات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني وإنفاذها في محور خطة نشاط المشورة القانونية. ومما لا شك فيه أن المساءلة ضرورية لقانون فاعل وأن خطة المشورة القانونية التي تركز على المساءلة تزود الطلاب بوسائل عديدة لاستكشاف كيفية إنفاذ القانون الدولي الإنساني والتحديات التي تواجه الإنفاذ الفعال وحدود آليات المساءلة. ولكن في الوقت ذاته فإن القانون الدولي الإنساني أبعد ما يكون عن المساءلة- وبالتالي فإن المختص في المشورة القانونية المعنية بالمساءلة يجب أن يفكر في كيفية ضمان وصول الطلاب إلى الصورة الأوسع لنشر القانون الدولي الإنساني وتنفيذه.

يؤدي مركز المشورة القانونية الذي يركز على المساءلة إلى تشجيع حوارات قيمة حول مفاهيم المسؤولية القانونية والسياسية أو الأخلاقية. ويدور في الوقت الحالي على سبيل المثال جدل كبير حول سلسلة من أحكام البراءة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.³⁸ وربما تؤكد الوقائع أن هؤلاء المسؤولين استحقوا البراءة- وهذا موضوع جدل منفصل- ولكن المفهوم القانوني للبراءة لا يتساوى مع غياب أشكال المسؤولية الأخرى. وربما كان الواقع أن هؤلاء المسؤولين ارتكبوا أفعالا أو أهملوا اتخاذ تصرفات أدت إلى (أو شكلت في حد ذاتها) انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، ولكن لم تخضع للمحاكمة أو ببساطة كان من الصعب إخضاعها للتحقيق أو المحاكمة. أو ربما ينشئ المسؤولون نظامًا حكومية عاجزة عن ردع

انتهاكات القانون الدولي الإنساني. والمشكلة في برنامج المشورة القانونية التي يركز تركيزاً بحثاً على التحقيقات والمحاکمات في المحاكم الوطنية أو الدولية أنه قد يتجاهل دون قصد هذه الأسئلة الأوسع نطاقاً عن هيكل الامتثال للقانون الدولي الإنساني.³⁹ وفي تلك الحالة يتعين على هيئة التدريس أن تضمن أن الطلاب يشاهدون الصورة الأوسع للامتثال وراء المحاكمة.

الخلاصة

القانون الدولي الإنساني مجال راسخ تمتد جذوره إلى الصياغة القانونية التي شهدها القرن التاسع عشر. ولكنه أيضاً مجال حيوي يتوسع عن طريق إضافة محافل دولية ووطنية للمساءلة والدفاع. ومع سرعة إيقاع التطور التكنولوجي، سيظل القانون يمضي قدماً في طريق التطور. وتستقر قواعده القانونية الأساسية في اتفاقية جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977 وأدت سلسلة من المدونات الأخرى في مجالات من قبيل الملكية الثقافية والأسلحة التقليدية والتعذيب، على سبيل المثال، إلى توسيع نطاق القانون منذ حقبة السبعينيات. والقانون الجنائي الدولي نفسه، بجذوره التي تمتد إلى نورمبرغ وجنيف، لم يتحول إلى مجال رئيس للممارسة إلا في منتصف التسعينيات. وكل هذا ببساطة يسلط الضوء على حقيقة أساسية عن القانون الدولي الإنساني وهو أنه يواصل التطور بموجب تفسيرات المحاكم والقانون الدولي العرفي والدفاع وغيرها من المفاوضات في مجالات متصلة. وهناك قائمة متطورة تطوراً مضطرباً بالأطراف الفاعلة المشاركة عميقة في الإنفاذ والدفاع والتعليم وصياغة السياسات والتدريب وتنفيذ القانون الدولي الإنساني والتفسير القانوني له. وإن نظرة عابرة على الصحف الرئيسية في أي يوم تشير إلى مجموعة واسعة من المسائل التي تذكر بالقانون الدولي الإنساني أو تمسه بطريقة ما.

إن هذه الحيوية والحساسية هي التي تجعل القانون الدولي الإنساني خياراً مجدياً بالنسبة لخبراء مراكز المشورة القانونية، الأمر الذي يتيح للطلاب الفرصة أن يروا بأنفسهم أن القانون مرن ويفسر باستمرار ويخضع للجدل والخلاف- ولعل الأهم من هذا وذلك أن يروا أنهم قادرون على الانخراط في قواعده ومؤسساته والنهوض بدور، وإن كان صغيراً، في المساعدة على تعزيزه بل وتشكيله. يقدم المركزان المشمولان بالوصف في هذا المقال آليات قوية لنشاط المشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني حتى يتسنى للطلاب المنخرطين في هذا النوع من النشاط المشاركة مباشرة في تحقيق هدف المادة الأولى المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 التي تنص على أن تحترم[القانون الدولي الإنساني] وتكفل احترامه في جميع الأحوال.

39 للاطلاع على مثال للتحديات التي يفرضها طرح الواقع العملي للنزاع في قاعة المحكمة، انظر التقرير الذي نشره مركز «إيموري» للمشورة القانونية في مجال القانون الدولي الإنساني بشأن المناقشات التي دارت في اجتماع المائدة المستديرة للخبراء حول: قضية المدعي العام ضد «أنتي جوتوفينا» أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة: Emory IHL Clinic, *Operational Law Experts Roundtable on the Gotovina Judgment: Military Operations, Battlefield Reality and the Judgment's Impact on Effective Implementation and Enforcement of International Humanitarian Law*, 2012, available at: www.law.emory.edu/fileadmin/NEWWEBSITE/Centers_Clinics/IHLC/Gotovina_Meeting_Report.pdf.